مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإسلامية) المجلد السادس عشر، العدد الثاني، ص153- ص199 يونيه 2008
ISSN 1726-6807, http://www.iugaza.edu.ps/ara/research/

اَلْعِبَرُ فِي قَوْلِ الْبُخَارِيِّ: " في إسناده نَظَر "

د. طالب حماد أبو شعر

كلية أصول الدين – قسم الحديث الشريف وعلومه

الجامعة الإسلامية – غزة – فلسطين

ملخص: قام الباحث بدراسة أحد مصطلحات النقد للإمام البخاري، وهو مصطلح " في إسناده نظر". وقد تناول الموضوع من خلال الدراسة التطبيقية في أربعة عشر موضعاً ؛ درس فيها حال الراوي وإسناد حديثه الذي أطلق عليه البخاري ذلك الوصف.

وقد اجتهد الباحث في معرفة مراد الإمام البخاري من ذلك المصطلح. مع البحث عن أقوال العلماء في توجيه كلام الإمام البخاري.

Significance of Al- Bukhari's Term"Fe Isnadihi Nadar" (Narrator's Reliability)

Abstract: The researcher explores one of Imam Al - Bukhari's critical terminology - narrator's reliability (Fe Isnaihi Nadar).
The narrators, in fourteen examples in which Al- Bukhari used this term, has been examined. This paper is an attempt to know Al- Bukari's definition of the term in addition to other scholars' iter pretations of this term.

المُقَدِّمَة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّه نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ ؛ مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ ؛ فَلا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ ؛ فَلا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، أَمَّا بَعْدُ:

فإنَّ (علم الجرح والتعديل) يُعدُّ مفخرة للأمة الإسلامية؛ لما يتميز به من الموضوعية والدقة والتنظيم. وإذا كانت هذه الأمة قد خُصت بعلم الإسناد كما الأنساب والإعراب؛ كما قال الإمام أبو علي

الجياني؛[1] فإنها فاقت باقي الأمم في علم الجرح والتعديل بما اشتمل عليه مــن منهجيــة موضــوعية صارمة، تبحث في عدالة الرواة وضبطهم، ومراتبهم.

روى ابن عبد البر عن إسماعيل ابن أبي أويس قال: " سمعت خالي مالك بن أنس يقول: إن هذا العلــم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم؛ لقد أدركت سبعين ممن يحدث قال فلان قال رســول الله ﷺ عنــد هذه الأساطين ــ وأشار إلى مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ــ فما أخــذت عــنهم شــيئا وان أحدهم لو أُؤتمن على بيت المال لكان أميناً، لأنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن"[2].

ونقل الخطيب عن مالك بن أنس قال: " لا يؤخذ العلم من أربعة ويؤخذ ممن سوى ذلك؛ لا يؤخذ مــن رجل صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، ولا من سفيه معلن بالسفه وإن كان من أروى الناس، ولا من رجل يكذب في أحاديث الناس وإن كنت لا تتهمه إن يكذب على رسول الله صلى الله عليــه وآلــه وسلم، ولا من رجل له فضل وصلاح وعبادة لا يعرف ما يُحدّث"[3]. ونقل أيضاً عن ابن أبي الزنـــاد عن أبيه قال: "أدركت بالمدينة مائة كلهم مأمون ما يؤخذ عنهم شيء من الحــديث يقــال لــيس مــن أهله"[4]. وعن يحيى بن سعيد القطان قال: "أءتمن الرجل على مائة ألف ولا أءتمنه على حديث"[5].

---

1 تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (160/2)، تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار النشر: مكتبة الرياض الحديثة - الرياض، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف. و قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث للقاسمي(201)، دار الكتب العلمية ــ بيروت، الأولى 1979م.

2 التمهيد في الموطأ من المعاني والأسانيد (67/1) للإمام أبي عمر: يوسف بن عبد الله بن عبد البر الأندلسي. ت463هــ. تحقيق/ مصطفى العلوي، ومحمد البكري. طــ1387هــ، المملكة المغربيةــ وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية.

3 الكفاية في علم الرواية (160) للحافظ أبي بكر: أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي. ت463هــ. المكتبة العلمية.

4 المصدر السابق 159.

5 المصدر السابق 158.

وقد تأثر حديثاً بهذه المنهجية العلمية الموضوعية المؤرخ النصراني (الأستاذ أسد رستم) فأُعجب كثيراً المصطلح، وجمعت أكثرها وكنت كلما ازددت اطلاعاً عليها ازداد ولعي بها وإعجابي بواضـــعيها"[1].

وصنَّف الأستاذ رستم على شاكلتها كتابه مصطلح التاريخ؛ اعتمد فيه على كتــب مــصطلح الحــديث داعياً إلى تطبيق العديد من قواعده في نقد الروايات التاريخية، وقرر في مقدمة كتابـــه ســبق الأمـــة الإسلامية في هذا المجال؛ فقال: "وأول من نظّم نقد الروايات التاريخية، ووضع القواعد لذلك علمـــاء الدين الإسلامي... فأتحفوا علم التاريخ بقواعد لا تزال في أسسها وجوهرها محترمة فـــي الأوســـاط العلمية حتى يومنا هذا".[2]

ومع ذلك فإن الناظر في هذا العلم يجد أنه بحاجة إلى مزيد من الــضبط والتقعيــد وتحريـــر عبارات العلماء. ويرى الباحث ضرورة استقصاء عبارات الجرح والتعديل العامة التـــي اســـتخدمها عموم النقاد، والعبارات الخاصة بكل ناقد، وبيان مراد الناقد من كل عبارة ولفظة وذلـــك باستقــصاء أقواله في اللفظ ودراستها، ثم إدراج العبارات المتفقة في المعنى عند جميع النقاد فـــي رتبـــة واحـــدة، وضبطها في مراتب للجرح والتعديل.

ووجدت أن الإمام الذهبي ــ رحمه الله ــ نبَّه إلى ذلك بصريح العبارة؛ حيث قال: "ثم نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والتجريح، وما بين ذلك من العبارات المتجاذبة، ثم أهمُّ مـــن ذلـــك أن نعلـــم بالاستقراء التام: عُرف ذلك الإمام الجهبذ، واصطلاحه، ومقاصده، بعباراته الكثيـــرة"[3] ، وضـــرب الذهبي أمثلة على ذلك منها قول البخاري " فيه نظر" ([4]).

وحديثاً أثارت هذه المسألة اهتمام فضيلة الشيخ/ عبد الفتاح أبو غدة؛ فنبّه إليها، وحـــثَّ علـــى البحـــث فيها؛ فقال: "...يستحق هذا الموضوع أن يوليه بعض الباحثين الأفاضل تتبعاً خاصاً، رجاء أن يُتوصل

---

[1] مصطلح التاريخ، أسد رستم، (المقدمة، صفحة و).

[2] مصطلح التاريخ، أسد رستم، (المقدمة، صفحة أ).

[3] نقلاً عن الموقظة للذهبي في هامش الرفع التكميل في الجرح والتعديل للشيخ/ محمد عبد الحي اللكنوي (1304هــ)، تحقيق الشيخ/ عبد الفتاح أبو غدة (ص 130 ــ الهامش)، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الثالثة 1978م.

4 انظر المصدر السابق.

به إلى تقعيد قاعدة مستقرة تُحدد مراد البخاري من تعابيره المختلفة، إذ يقول: " فيـــه نظــــر"، و "فـــي حديثه نظر" و " في أحاديثه نظر" ونحو هذا. إذ لا بد أن يكون هناك فرقاً بين تعبير وتعبير عنده، لمـــا عُرف عنه من الدقة البالغة في لفظه وعبارته"[1].

ومع أن هذا الموضوع واسع من حيث كثرة المواضع التي تكرر فيها لفظ البخـــاري ذلـــك ، وكثـــرة الوجوه التي ورد فيها اللفظ؛ إلا أني شمرت عن ساعد الجد واستعنت بالله عز وجل ؛ رجاء التوفيـــق في الوصول إلى ما كان يصبو إليه علماؤنا الأفاضل من تحرير عبارات البخاري وتحديد مراده منها.

وقد بدأت بجمع عبارات البخاري التي أطلق فيها لفظ "النظر" فوجدت أنها وردت في مواضع كثيـــرة في كل مصطلح من هذه المصطلحات؛ فآثرت تناول كل مصطلح منها على حدة، وبدأت بمـــصطلح "في إسناده نظر"؛ راجياً المولى عز وجل التوفيق والسداد.

أولاً: مشكلة البحث:

أطلق (البخاري) أحكامه في سياق تراجم عدد من الرواة بالقول "فـــي إســـناده نظـــر"، ولـــم يصرح بمراده من هذه العبارة، واختلفت آراء العلماء في بيان مراد البخاري من تعبيره ذلك ؛ ممـــا استحق دراستها في هذا البحث.

ثانياً: هدف البحث:

يهدف الباحث من هذه الدراسة إلى الوقوف على مراد البخاري من مصطلح (في إسناده نظر).

ثالثاً: منهج الدراسة:

1. الدراسة النظرية لمصطلح (في إسناده نظر) وذلك من خلال الاطلاع على أقوال العلماء في مـــراد البخاري.
2. الدراسة التطبيقية باستقراء عبارات الإمام البخاري التي أطلق فيها مصطلح: (في إسناده نظـــر)؛ وذلك في التاريخ الكبير، والتاريخ الأوسط له ، وكتابه الضعفاء الصغير، وغالبه من التاريخ الكبيـــر. ورجعت إلى المصادر الأخرى التي نسبت إليه مثل هذه العبارات؛ مثل الكامل لابن عدي والـــضعفاء للعقيلي. وبلغ عدد المواضع ثلاثة وعشرين موضعاً، وسأقتصر على دراسة أربعة عشر موضعاً منها؛

---

[1] قواعد في علوم الحديث (257) للعلامة ظفر أحمد التهانوي (ت 1394هـ)، تحقيق الشيخ/ عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية ــ حلب، الخامسة 1984م.

حيث يصعب استيفاء جميع المواضع في دراسة محكمة ومحكومة بعدد معين من الـصفحات حـسب شروط النشر. وهذه النماذج هي عينات للدراسة تزيد عن 50% من المواضـع. وسـنقوم بإكمـال الدراسة في مكان آخر ــ إن شاء الله.

3. تعتمد الدراسة التطبيقية على دراسة مصطلح (في إسناده نظر) في ضوء السياق الذي وردت فيـه العبارة سواء كان راوياً أو حديثاً لراوٍ؛ ودراسة حال الراوي ــ الوارد في السياق ــ جرحاً وتعديلاً ، وكذلك دراسة إسناد الحديث الوارد في السياق؛ للوقوف على ما يدل على مراد البخاري مـن إطلاقـه عبارة: "في إسناده نظر".

رابعاً: خطة البحث

اشتمل هذا البحث على مقدمة: فتمهيد، فمبحثين، ثم خاتمة.

المقدمة وقد اشتملت على:

أولاً: مشكلة البحث. ثانياً: هدف البحث. ثالثاً: منهج البحث.

التمهيد واشتمل على:

أولاً: المراد بالنظر في اللغة.

ثانياً: وصف النقاد للراوي (فيه نظر) هو من باب الجرح.

ثالثاً: ورع البخاري في إطلاق عبارات الجرح

المبحث الأول:

آراء العلماء في مراد البخاري من لفظ " النظر ": على الراوي أو الحديث أو الإسناد:

المطلب الأول: آراء العلماء في مراد البخاري من قوله: " فيه نظر".

المطلب الثاني: آراء العلماء في مراد البخاري من قوله: " في حديثه نظر ".

المطلب الثالث: آراء العلماء في مراد البخاري من قوله: " في إسناده نظر ".

المبحث الثاني

الدراسة التطبيقية لمصطلح: (في إسناده نظر)

وأنهي الباحث الدراسة بخاتمة؛ اشتملت على ما توصل إليه من: نتائج، وقائمة بمراجع البحث.

تمهيد:

أولاً: معنى النظر في اللغة:

ذكر ابن فارس معنى النظر في الأصل؛ فقال: "النون والظاء والراء أصلٌ صحيح ترجع أفرعه إلى معنى واحد؛ وهو تأمل الشيء، ومعاينته، ثم يُستعار ويُتسعُ فيه"[1]. ويستعمل النظر في معانٍ كثيرة؛ منها: المشاهدة، التفكر، المجاورة، المثل، الرحمة، الانتظار، والتَّحيُّر. وينقسم النظر باعتبار أداته إلى نوعين:

1- النظر الحسي: وهو المشاهدة؛ ويكون بعين البصر.

2- النظر المعنوي: وهو التأمل: بالعقل والفكر والقلب؛ وذلك بعين البصيرة.

قال ابن الأثير: "والنَّظَر يقع على الأجسام والمعاني، فما كان بالأبصار فهو للأجسام، وما كان بالبَصائر كان للمعاني" [2].

قال ابن منظور: "النَّظَر: حِسُّ العين... وتقول نَظَرت إِلى كذا وكذا مِنْ نَظَر العين، ونَظَر القلب". ونقل قول الفرّاء: "إِذا قلت نَظَرْتُ إِليه لم يكن إِلا بالعين، وإِذا قلت نظرت في الأَمر احتمل أَن يكون تَفَكُّراً فيه وتدبراً بالقلب. والنَّظَرُ: الفكر في الشيء تُقَدِّره وتقيسه منك"[3].

وقال الراغب الأصفهاني: " النظر: تقليب البصر والبصيرة لإدراك الشيء ورؤيته، وقد يراد به التأمل والفحص، وقد يراد به المعرفة الحاصلة بعد الفحص، وهي الرؤية. يقال: نظرت فلم تنظر. أي: لم تتأمل ولم تترو... واستعمال النظر في البصر أكثر عند العامة، وفي البصيرة أكثر عند الخاصة .... ويقال: نظرت إلى كذا: إذا مددت طرفك إليه رأيته أو لم تره، ونظرت فيه: إذا رأيته

---

[1] معجم مقاييس اللغة 444/5. أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ت359هـ، تحقيق: عبدالسلام هارون. الطبعة الثانية 1970م ـ مطبعة البابي الحلبي ـ مصر.

[2] النهاية في غريب الحديث والأثر (576)، تأليف: أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، دار النشر: المكتبة العلمية - بيروت - 1399هـ- 1979م، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي.

[3] لسان العرب (215/5)، تأليف: محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار النشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الأولى.

وتدبرته، قال تعالى: ﴿أَفَلا يَنْظُرُونَ إِلَى الإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾[1]، نظرت في كذا: تأملتــه. قــال تعــالى: ﴿فَنَظَرَ نَظْرَةً فِي النُّجُومِ* فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ﴾ [2]، وقوله تعالى﴿أَوَلَمْ يَنظُــرُوا فِــي مَلَكُــوتِ الــسَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ ﴾ [3].

ويشهد لنظر البصر من القرآن الكريم؛ قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾[4]. قال القرطبي في معناه: "حتى يشاهدوا آثار الأمم السالفة"[5].

ويشهد لنظر البصيرة قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَزَيَّنَّاهَا وَمَا لَهَــا مِــنْ فُرُوجٍ﴾[6] قال القرطبي: "نظر اعتبار وتفكر، وأن القادر على إيجادها قادر على الإعادة"7. وقولــه تعالى: ﴿فَلْيَنْظُرْ الإِنسَانُ إِلَى طَعَامِهِ﴾8 قال القرطبي: "وهذا النظر نظر القلب بالفكر؛ أي ليتدبر كيــف خلق الله طعامه الذي هو قوام حياته ؟ وكيف هيأ له أسباب المعاش ؛ ليستعد بها إلى المعاد"[9]. وكــذا قال في معنى قوله تعالى: ﴿ قُلْ سِيرُوا فِي الأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَــةُ الْمُجْــرِمِينَ ﴾[10] "أي: بقلوبكم وبصائركم".[11]

---

[1] الغاشية: 17.

[2] الصافات: 88 ــ 89.

[3] الأعراف: 185.

[4] غافر: 82.

[5] الجامع لأحكام القرآن (17/6)، تأليف: أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار النشر: دار الشعب - القاهرة.

[6] سورة ق: 6.

[7] الجامع لأحكام القرآن (220/19).

[8] عبس: 24.

[9] الجامع لأحكام القرآن (220/19).

[10] النمل: 69.

[11] الجامع لأحكام القرآن (229/13).

وورد في الحديث قول النبي ﷺ : (وَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ: إِمَّا أَنْ يُفْدَى وَإِمَّا أَنْ يُقِيدَ)[1]، قال ابن الأثير: "يعني القصاصَ والديَة، أيَّهما اختار كان له. وكلٌّ هذه مَعانٍ لا صُوَر"[2]. يريد أنه من النظر المعني لا الحسي.

وإطلاق المحدثين على الراوي أو الحديث لفظ: (فيه نظر ، أو في إسناده نظر) يعني أن فيه ما يدعو للتحير، والانتظار، والتأمل والفحص . وقد يراد به المعرفة الحاصلة بعد الفحص، وهي الرؤية؛ كما ورد في كلام الراغب الأصفهاني؛ وعلى ذلك يكون المعنى؛ أن للناقد رؤية في الراوي أو الإسناد. واستعمال النقاد للفظ " النظر "؛ يأتي عادة في سياق الجرح والانتقاد؛ لكن العبارة لطيفة في التعبير عن ذلك.

ثانياً: وصف النقاد للراوي (فيه نظر) هو من باب الجرح:

أطلق العلماء النقاد لفظ " النظر " في سياق جرح الراوي أو انتقاد الإسناد. قال النسائي: "عبد الرزاق بن همام فيه نظر لمن كتب عنه بأخرة"[3]، ونقل السخاوي عبارته بلفظ أتم؛ فيها: "كتبوا عنه أحاديث مناكير"[4]، وبذلك فإن لفظ " النظر " جاء في انتقاد رواية المتأخرين عن عبد الرزاق؛ كما هو معروف في كتب الرجال.

---

[1] أخرجه البخاري ــ كما في الفتح ــ (اللقطة/ كيف تعرف لقطة أهل مكة؟ 86/5 رقم 2434)، واللفظ له. ومسلم في (الحج/ تحريم مكة وصيدها...ص706 ــ 707 رقم 1355). وأبو داود في (المناسك/ تحريم حرم مكة ص310 رقم 2017) و (العلم/ كتاب العلم ص561 رقم 3649). وابن ماجه في (الديات/ من قُتل له قتيل... 876/2 رقم 2624). والدارمي في (البيوع/ النهي عن لقطة الحاج 179/2 رقم 2600). وذلك من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

[2] النهاية لابن الأثير 76/5.

[3] الضعفاء والمتروكين (69/1)، تأليف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، دار النشر: دار الوعي- حلب - 1396هــ، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمود إبراهيم زايد.

[4] فتح المغيب شرح ألفية الحديث للعراقي (376/3)، للإمام الشيخ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي ت902هــ، دار الباز ــ مكة المكرمة ، دار الكتب العلمية ــ بيروت.

اَلْعِبَرُ فِي قَوْلِ الْبُخَارِيّ: " في إسناده نَظَر"

وأطلق أبو حاتم الرازي هذا المصطلح في سياق انتقاد الراوي أيضاً: قال ابن أبي حاتم في ترجمة الحسين بن سداد الجعفي: "سمعت أبي يقول يقول ذلك؛ وسمعته يقول: هو مجهول فيه نظر".[1] وقال ابن أبي حاتم في ترجمة يحيى بن أكثم التميمي: "سمعت أبي عنه؛ قلت: ما تقول فيه؟ قال: فيه نظر. قلت: فما ترى فيه؟ قال: نسأل الله السلامة"[2] وروى أنه كان يسرق حديث الناس ويجعله لنفسه.[3] أطلق أبوحاتم لفظ " النظر " في وصف كلا الراويين بالجرح.

وابن خزيمة أطلق لفظ " النظر " على إسناد حديث فيه علة التدليس؛ فقد روى حديثاً من طريق أبي إسحاق عن الأسود عن عائشة في مؤذني رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ ثم قال: "فإن فيه نظر؛ لأني لا أقف على سماع أبي إسحاق هذا الخبر من الأسود"[4] .وعبارات الأئمة في ذلك كثيرة؛ خاصة الإمام البخاري.

وذكر الذهبي في مقدمة الميزان مراتب الجرح عنده، وعدها خمساً، وذكر ؛ (فيه نظر)، من الثالثة أي بعد الكذاب، والمتهم بالكذب؛ حيث قال: "وأردئ عبارات الجرح دجال كذاب أو وضاع يضع الحديث، ثم متهم بالكذب ومتفق على تركه، ثم متروك ليس بثقة وسكتوا عنه وذاهب الحديث وفيه نظر وهالك وساقط ..."[5].

وذكر العراقي لفظ (فيه نظر) في مراتب التجريح؛:

" وأسوا التجريح كذاب يضع　　　　يكذب وضاع ودجال وضع

---

[1] الجرح والتعديل (53/3)، للحافظ عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي ت327هـ، ط مجلس دائرة المعارف العثمانية ــ الهند 1952م.

[2] الجرح والتعديل 129/9.

[3] انظر المصدر السابق.

[4] صحيح ابن خزيمة (212/1)، تأليف: محمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر السلمي النيسابوري، دار النشر: المكتب الإسلامي - بيروت - 1390 - 1970، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي.

[5] ميزان الاعتدال في نقد الرجال (114/1)، تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت 1995، الطبعة: الأولى، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود.

وبعدها متهـم بالكـذب وساقط وهـالك فاجتنب
ذاهب متروك أو فيه نظر وسكتوا عنه به لا يعتبر"[1]

ثالثاً: ورع البخاري في إطلاق عبارات الجرح:

الإمام البخاري يريد جرح الراوي أو الكلام في الإسناد؛ فيقول: (فيه نظر، في إسناده نظـر، في حديثه نظر). وكان رقيقاً في عباراته في جرح الرواة وذلك لشدة ورعه. نقل الذهبي عن بكر بن المنير؛ قال: "سمعت أبا عبدالله البخاري يقول أرجو ان ألقى الله ولا يحاسبني أنـي اغتبـت أحـداً"[2]، وعلق الذهبي بالقول: "صدق رحمه الله، ومن نظر في كلامه في الجرح والتعديل علـم ورعـه فـي الكلام في الناس وإنصافه فيمن ضعفه، فإنه أكثر ما كان يقول: منكر الحديث، سكتوا عنه، فيه نظـر، ونحو هذا. وقل أن يقول: كذاب أو كان يضع الحديث"[3].

وعبر (ابن حجر) عن رأيه في عبارات البخاري في جرح الراوة؛ فقال: "والبخـاري فـي كلامه على الرجال توق زائد وتحر بليغ؛ يظهر لمن تأمل كلامه في الجرح والتعديل؛ فإن أكثـر مـا يقول: سكتوا عنه، فيه نظر، تركوه، ونحو هذا. وقل أن يقول: كذاب أو وضاع، وإنما يقـول: كذبـه فلان، رماه فلان، يعني: بالكذب"[4] كما نقل (ابن حجر) بإسناده ما نقله بكر بن منير من كلام البخاري الوارد سابقاً.

---

[1] فتح المغيب 371/1

[2] سير أعلام النبلاء (439/12)، تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، ت 748هـ، تحقيق/ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة ــ بيروت ، ط السادسة 1409هـ.

[3] سير أعلام النبلاء 441/12 في ترجمة بكر بن المنير.

[4] هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري (480)، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار النشر: دار المعرفة - بيروت - 1379 -، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ، محب الدين الخطيب.

المبحث الأول

آراء العلماء في مراد البخاري

ن إطلاق لفظ " النظر " على الراوي أو الحديث أو الإسناد تتبعت أقوال الأئمة النقاد الذين تكلموا فـــي مراد البخاري من إطلاقه لفظ " النظر " فوجدت أن العديد من النقاد تكلموا فـــي ذلـــك؛ إلا أن عامـــة أقوالهم وردت في سياق تفسير قوله: " في حديث نظر " و (فيه نظر)، ولم أجد إلا القليل الذي تكلم في لفظ (في إسناده نظر)، وسأتناول ذلك في مطالب.

المطلب الأول: آراء العلماء في مراد البخاري من قوله: فيه نظر:

· رأي الحافظ العراقي: أورد ابن حجر في "القول المسدد في الذب عـــن مـــسند أحمـــد" اعتـــراض العراقي على بعض الأحاديث في مسند أحمد، وأورد في الحديث التاسع منها تفسيره لعبارة البخاري: (فيه نظر) بقوله: "وهذه العبارة يقولها البخاري في من هو متروك"[1].

واستدرك العراقي في التقييد والإيضاح على مقدمة ابن الصلاح[2] ما فاته من مصطلحات في الجـــرح والتعديل، فذكر في المرتبة الرابعة من مراتب الجرح لفظي: (فيه نظر، وسكتوا عنه) وقال: "وهاتان العبارتان يقولهما البخاري فيمن تركوا حديثه".

وذكر العراقي في الألفية هاتين العبارتين في المرتبة الثالثة من مراتب الجرح، باعتبـــار أن الأولـــى: الكذاب، والثانية: المتهم بالكذب.

· رأي الإمام الذهبي: قال الذهبي في ترجمة عبدالله بن داود الواسطي: "قال البخاري : فيـــه نظـــر. ولا يقول هذا إلا فيمـــن يتهمـــه غالباً"[3]. وبين الذهبي ذلك بوضوح في موضع آخر؛ حيث قال: "وكذا

---

[1] القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد (10)، تأليف: أحمد بن علي العسقلاني أبو الفضل، دار النشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة - 1401، الطبعة: الأولى، تحقيق: مكتبة ابن تيمية.

[2] التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (136)، تأليف: الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، دار النشر: دار الفكر للنشر والتوزيع - بيروت - لبنان - 1389هـ - 1970م، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان.

[3] ميزان الاعتدال 34/2.

عادته إذا قال: فيه نظر. بمعنى أنه متهم، أو ليس بثقة؛ فهو عنده أسوأ حالاً من الضعيف".[1]

وجعل الذهبي من قيل فيه: (فيه نظر) في المرتبة الرابعة من مراتب الجرح، وبعدها مرتبتان، وهمـــا: (متهم بالكذب، ومتفق على تركه) و(دجال ، كذاب).[2]

- رأي الإمام ابن كثير: قال: "من ذلك أن البخاري إذا قال في الرجل: سكتوا عنه ، أو فيه نظـــر، فإنه يكون في أدنى المنازل وأردئها عنده، ولكنه لطيف العبارة في التجريح، فليعلم ذلك"[3].
- رأي الإمام الأبناسي: قال: "... وفيه نظر، وسكتوا عنه. وهاتان العبارتان يقولهما البخاري فـــيمن تركوا حديثه"[4]. وذكر هاتين العبارتين في المرتبة الرابعة من مراتب الجرح، ولم يبـــق بعـــدها إلا مرتبة الوضاع.
- رأي الحافظ ابن حجر: قال: "قال البخاري: فيه نظر. وهذه العبارة يقولها البخاري في من هـــو متروك"[5].
- رأي الإمام السخاوي: قال السخاوي في شرحه على ألفيه العراقي عند لفظي (فيه نظر) و(ســـكتوا عنه) قال: "وكثيراً ما يعبر البخاري بهاتين الأخيرتين فيمن تركوا حديثه"[6].

  وجعل السخاوي من قال فيه البخاري: "فيه نظر" في المرتبة الثالثة من مراتب الجرح ــ باعتبـــار أن أسوأ المراتب هي الأولى،ويسبقها الثانية: متهم بالكذب، والأولى: كذاب. وقال السخاوي فـــي حكم هذه المرتبة: "والحكم في المراتب الأربع الأول أنه لا يحتج بواحد من أهلها، ولا يستـــشهد به، ولا يعتبر به".

---

[1] الموقظة ص (20).

[2] ميزان الاعتدال 114/1.

[3] الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث (106)، للحافظ ابن كثير ت774هـ.

[4] الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (179)، تأليف: إبراهيم بن موسى بن أيوب البرهان الأبناســـي، دار النشر: دار الكتب العلمية ــ بيروت 1998م، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد علي سمك.

[5] 10/1

[6] فتح المغيب للسخاوي (371/1).

اَلْعِبَرُ فِي قَوْلِ الْبُخَارِيّ: " في إسناده نَظَر"

· رأي الإمام السيوطي: قال: "البخاري يطلق: فيه نظر، وسكتوا عنه، فيمن تركوا حديثه..."[1] .

· رأي الإمام الصنعاني: ذكر الصنعاني في توضيح الأفكار[2] لفظة (فيه نظر) ولفظة (سكتوا عنه) في المرتبة الثانية من مراتب الجرح ــ باعتبار أن الأولى هي أسوأ المراتب ــ ثم تابع العراقي في قوله: "وهاتان العبارتان للبخاري فيمن تركوا حديثه".

· رأي ابن خلدون: قال :" وياسين العجلي وإن قال فيه ابن معين ليس به بأس، فقد قال البخاري: فيه نظر. وهذه اللفظة من اصطلاحه قوية في التضعيف جداً"[3].

· رأي الشيخ اللكنوي: قال الشيخ: "قول البخاري في حق أحد الرواة : فيه نظر، يدل على أنه متهم عنده، ولا كذلك عند غيره"[4]

· رأي الشيخ التهانوي: قال الشيخ: "البخاري يطلق فيه نظر ، وسكتوا عنه؛ فيمن تركوا حديثه"[5].

· رأي الشيخ المعلمي: قال الشيخ: "وقال البخاري (فيه نظر) معدودة في أشد الجرح في اصطلاح البخاري".[6]

· رأي الشيخ الشريف حاتم العوني: قال الشيخ: "وأنبه هنا أن قول البخاري: فيه نظر؛ إن كان المقصود به الراوي؛ فهي تليين خفيف، وليست تليينا شديداً كما ادعاه بعض المتأخرين كالذهبي وابن

---

[1] تدريب الراوي (349/1).

[2] توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (269/2)، تأليف: محمد بن إسماعيل الأمير الحسني الصنعاني، دار النشر: المكتبة السلفية - المدينة المنورة، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد.

[3] المقدمة (318) ، عبد الرحمن بن خلدون، دار إحياء التراث العربي ــ بيروت . ط. الرابعة.

[4] الرفع والتكميل في الجرح والتعديل ص 388، للإمام أبي الحسنات محمد عبدالحي اللكنوي ت1304هــ، تحقيق الشيخ/عبدالفتاح أبو غدة، ط. الثالثة 1987، مكتب المطبوعات الإسلامية حلب.

[5] قواعد في علوم الحديث ص 254، للمحدث ظفر أحمد العثماني التهانوي ت1394هــ، تحقيق الشيخ/ عبد الفتاح أبو غدة، ط. الخامسة 1984م، مكتب المطبوعات الإسلامية حلب.

[6] التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل 441/1، للشيخ/ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، تحقيق الشيخ/ محمد ناصر الألباني.

كثير وغيرهما"[1]. واحتج الشيخ بتوجيه الإمام الترمذي لقول البخاري في حكيم بن جبير: "لنا فيه نظر"؛ قال: "ولم يعزم فيه على شيء"[2].

باستعراض أقوال الأئمة والنظر فيها؛ يتضح ما يلي:

1. عبَّر العراقي، وابن حجر، والسيوطي، والسخاوي، والأبناسي، والصنعاني، والتهانوي؛ عن مراد البخاري من قوله: (فيه نظر) بأنه متروك الحديث. بينما وصف الذهبي الراوي بأنه متهم غالباً. وتابعه على ذلك اللكنوي. وأكد الذهبي أنه أسوأ من الضعيف؛ لكن عبارة الذهبي دقيقة؛ فقد أشار بأنه متهم (غالباً) بمعنى أنه ربما يكون في حالات قليلة غير متهم.

ورأي الشيخ الشريف حاتم العوني مخالف صراحة لرأي عامة النقاد؛ فلم يعتبره من الجرح الشديد، وإنما هو تليين خفيف.

ويميل الباحث إلى رأي الإمام الذهبي بأن الراوي يكون متهماً غالباً، وسيترك التقرير في المسألة للدراسة التطبيقية. واحتجاج الشريف حاتم بكلام الترمذي لا يصلح أن يكون تفسيراً عاماً لعبارة البخاري؛ ويحتمل أن يكون خاصاً بحكيم بن جبير.

2. لفظ (فيه نظر) عند البخاري أشد جرحاً منه عند غيره من النقاد؛ كما بينه الدارقطني.

3. نجد أن العراقي، والسيوطي، وابن كثير، والسخاوي، والأبناسي، والصنعاني ساووا بين من قال فيه البخاري: (فيه نظر)، و (سكتوا عنه).

4. وضع الأئمة من أطلق عليه البخاري: فيه نظر، ضمن أسوأ مراتب الجرح؛ فقد جعله العراقي في المرتبة الثالثة بعد الكذاب، والمتهم بالكذب. وكذلك فعل الذهبي، والسخاوي وعده فيمن لا يحتج به ولا يستشهد به ولا يعتبر به. وجعله الأبناسي والصنعاني قبل الكذاب بدرجة واحدة فقط. وهذا يدل على أن الموصوف بالنظر عند البخاري في أدنى مراتب الجرح كما قال ابن كثير.

---

[1] المرسل الخفي 440/1، وأخذت العبارة من الشبكة العنكبوتية، ولم أقف على المرجع.

[2] العلل الكبير للترمذي390/1 ولم أقف على قول البخاري في حكيم؛ في أي من مصنفاته.

المطلب الثاني: آراء العلماء في مراد البخاري من قوله: في حديثه نظر:

· رأي الإمام البخاري: صرح البخاري بمراده من قوله: " في حديث نظر "؛ فقد نقل الذهبي ــ في سياق ترجمة البخاري ــ قوله : " إذا قلت: فلان في حديثه نظر، فهو متهم واه"[1].

ونقل ابن حجر في تغليق التعليق؛ قول البخاري: "من قلت فيه : في حديثه نظر فهو متهم "[2].

· رأي الإمام الذهبي: قال الذهبي في ترجمة عثمان بن فائد القرشي: (قال البخاري: في حديثه نظر. وقلَّ أن يكون عن البخاري رجل فيه نظر إلا وهو متهم"[3].

· رأي الحافظ ابن حجر: قال ابن حجر في التلخيص الحبير[4] في حديث: (لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه): "وأما أبو ثفال فروى عنه جماعة، وقال البخاري في حديثه نظر، وهذه عادته فيمن يضعفه).

ويلاحظ أن الإمام الذهبي وابن حجر حملا كلام البخاري: " في حديث نظر " على الراوي وليس الحديث فقط.

المطلب الثالث: آراء العلماء في مراد البخاري من قوله: في إسناده نظر:

لم أجد من العلماء من تعرض لمصطلح البخاري: في إسناده نظر؛ بالتفسير والبيان؛ سوى ما ورد عن ابن عدي؛ حيث قال: "... ويقول البخاري في إسناده نظر؛ أنه لم يسمع من مثل ابن

---

[1] سير أعلام النبلاء 441/12، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ت748هـ، مؤسسة الرسالة، تحقيق/ شعيب الأرناؤوط ط. السادسة 1989م.

[2] تغليق التعليق على صحيح البخاري (397/5)، تأليف: أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، دار النشر: المكتب الإسلامي، دارعمار - بيروت ، عمان - الأردن - 1405، الطبعة: الأولى، تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي

[3] ميزان الاعتدال 51/3 ــ 52.

[4] تلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير (74/1)، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني - المدينة المنورة - 1384 - 1964، تحقيق: السيد عبدالله هاشم اليماني المدني.

مسعود وعائشة وغيرهما لا أنه ضعيف عنده، وأحاديثه مستقيمة مستغنية عن أن أذكر منها شيئا في هذا الموضع"[1].

وهو كلام دقيق معتمد على التحقيق والدراسة؛ حيث حمل ابن عدي كلام البخاري على إسناد حديث للراوي، ولم يحمله على تضعيف الراوي أو مجموع أحاديثه. إلا أن الدراسة التطبيقية ضرورية لاستقراء منهج البخاري من إطلاقه هذا المصطلح.

المبحث الثاني

الدراسة التطبيقية لمصطلح: في إسناده نظر

الموضع الأول

قال الإمام البخاري في ترجمة إبراهيم بن أَعْين:

(إبراهيم بن أَعْين البصري العجلي، عن الحكم بن أبان وعمر العبدي. وروى عن أبي الحارث عن أبي يحيى عن فروخ عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحُكْرَة.[2]

قال أبو عبدالله: فيه نظر في إسناده.

قاله لنا عبد الله بن صالح حدثني الليث سمع إبراهيم ــ قال عبدالله: وقد سمعت من إبراهيم، وسمع منه أبو همام بن شجاع)[3].

---

[1] الكامل في ضعفاء الرجال (411/1)، تأليف: عبدالله بن عدي بن عبدالله بن محمد أبو أحمد الجرجاني، دار النشر: دار الفكر - بيروت - 1409 - 1988، الطبعة: الثالثة، تحقيق: يحيى مختار غزاوي

[2] الحكْرُ: إدخار الطعام للتربص، وصاحبه محتكر. والاحتكار: جمع الطعام ونحوه مما يؤكل واحتباسه انتظار وقت الغلاء به. لسان العرب 208/4. وقال ابن حجر: "الاحتكار الشرعي: إمساك الطعام عن البيع وانتظار الغلاء مع الاستغناء عنه وحاجة الناس إليه". فتح الباري شرح صحيح البخاري 348/4، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار النشر: دار المعرفة - بيروت، تحقيق: محب الدين الخطيب.

[3] التاريخ الكبير 272/1.

دراسة مقالة البخاري:

إن مقالة الإمام البخاري موجزة جداً، إلى درجة لا يمكن فهمها إلا بالرجوع إلى تفصيل ما أجمله من خلال كتب الحديث والتراجم. وتوضيح ذلك؛ كما يلي:

1. ذكر الإمام البخاري إسم الراوي: إبراهيم، وشيخيه: الحكم والعبدي. ثم أورد حديث عمر في الحكرة. ولم يقف الباحث على الحديث بهذا النحو من رواية إبراهيم بن أعين عن أبي الحارث (الهيثم بن رافع)، بل ولم يقف على ذكر أبي الحارث في شيوخ إبراهيم، ولا إبراهيم في عداد تلاميذ أبي الحارث.

2. والحديث الذي أورده البخاري في سياق الترجمة في قوله: (وروى عن أبي الحارث... عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحكرة) وقفت عليه عند ابن ماجه وأحمد؛ واللفظ له؛ قال: حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ حَدَّثَنَا الْهَيْثَمُ بْنُ رَافِعٍ الطَّاطَرِيُّ بَصْرِيٌّ حَدَّثَنِي أَبُو يَحْيَى رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ عَنْ فَرُّوخَ مَوْلَى عُثْمَانَ أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ يَوْمَئِذٍ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ خَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ فَرَأَى طَعَامًا مَنْثُورًا فَقَالَ: مَا هَذَا الطَّعَامُ؟ فَقَالُوا: طَعَامٌ جُلِبَ إِلَيْنَا. قَالَ: بَارَكَ اللَّهُ فِيهِ وَفِيمَنْ جَلَبَهُ. قِيلَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ فَإِنَّهُ قَدْ احْتُكِرَ! قَالَ: وَمَنْ احْتَكَرَهُ. قَالُوا: فَرُّوخُ مَوْلَى عُثْمَانَ وَفُلَانٌ مَوْلَى عُمَرَ. فَأَرْسَلَ إِلَيْهِمَا فَدَعَاهُمَا فَقَالَ: مَا حَمَلَكُمَا عَلَى احْتِكَارِ طَعَامِ الْمُسْلِمِينَ؟ قَالا: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ نَشْتَرِي بِأَمْوَالِنَا وَنَبِيعُ فَقَالَ عُمَرُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: مَنْ احْتَكَرَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ طَعَامَهُمْ ضَرَبَهُ اللَّهُ بِالْإِفْلَاسِ أَوْ بِجُذَامٍ.

فَقَالَ فَرُّوخُ عِنْدَ ذَلِكَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أُعَاهِدُ اللَّهَ وَأُعَاهِدُكَ أَنْ لَا أَعُودَ فِي طَعَامٍ أَبَدًا. وَأَمَّا مَوْلَى عُمَرَ فَقَالَ إِنَّمَا نَشْتَرِي بِأَمْوَالِنَا وَنَبِيعُ. قَالَ أَبُو يَحْيَى: فَلَقَدْ رَأَيْتُ مَوْلَى عُمَرَ مَجْذُومًا.[1]

3. قول البخاري: (قاله لنا عبد الله بن صالح حدثني الليث سمع إبراهيم) لم أقف على حديث عمر في الحكرة من هذا الطريق عن أبي الحارث بإسناده المذكور في التاريخ الكبير. بل لم أقف على حديث عمر في الحكرة من رواية إبراهيم بن أعين مطلقاً.

---

[1] مسند الإمام أحمد بن حنبل (21/1)، تأليف: أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني، دار النشر: مؤسسة قرطبة– مصر. وابن ماجه: التجارات/ الحكرة والجلب (ص 309 ح 2155) ط. دار السلام ـــ الرياض، إشراف ومراجعة: صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ.

بل؛ وقف الباحث على رواية البخاري من طريق عبد الله بن صالح عن الليث عن إبراهيم بن أعين ولكن من حديث معقل بن يسار مرفوعاً، في المغالاة في الأسعار. وليس من حديث عمر.

أخرجه الطبراني؛ بإسناده عن مطلب بن شعيب الأزدي ثنا عبد الله بن صالح حدثني الليث حدثني إبراهيم بن أعين عن أبي المعلى قال سمعت الحسن بن أبي الحسن عن معقل بن يسار قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (ثم من دخل في شيء من أسعار ليغليه عليهم فإن حقاً على الله أن يقذفه في معظم من النار)1.

أما بخصوص الراوي: إبراهيم بن أعين؛ فقد قال أبو حاتم: "هذا شيخ بصري ضعيف الحديث، منكر الحديث"، وذكره ابن حبان في الثقات؛ وقال: "يغرب". وذكره الذهبي في الضعفاء، ونقل تضعيف أبي حاتم له. وكذا ابن الجوزي. وضعفه الهيثمي. وقال ابن حجر: "ضعيف". أخرج له ابن ماجة.[2]

---

[1] المعجم الكبير 210/20، تأليف: سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، دار النشر: مكتبة الزهراء- الموصل- 1404- 1983، الطبعة: الثانية، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي. و المعجم الأوسط 285/8، تأليف: أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، دار النشر: دار الحرمين - القاهرة - 1415، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد ،عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني.

[2] انظر/ الجرح والتعديل 87/2، للحافظ عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي ت 327هـ، ط. دائرة المعارف العثمانية ــ الهند، 1952. ، والثقات 57/8، تأليف: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، دار النشر: دار الفكر - 1395-1975، الطبعة: الأولى، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد. والضعفاء والمتروكين 24/1، تأليف: عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي أبو الفرج، دار النشر: دار الكتب العلمية- بيروت- 1406، الطبعة:الأولى، تحقيق: عبد الله القاضي. والمغني في الضعفاء 10/1، تأليف: الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، والكاشف له 209/1. ومجمع الزوائد ومنبع الفوائد 203/7، تأليف: علي بن أبي بكر الهيثمي، دار النشر: دار الريان للتراث/دار الكتاب العربي- القاهرة ، بيروت – 1407. وتهذيب التهذيب 93/1، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار النشر: دار الفكر - بيروت - 1404 - 1984، الطبعة: الأولى. وتقريب التهذيب88، تأليف: أحمد

الخلاصة:

من خلال تدبر لفظ البخاري والسياق الذي ورد فيه؛ يتضح أن حكم البخاري متوجه إلى إبراهيم بن أعين وإلى إسناد حديثه بأن فيه نظر. أما حكمه على الراوي فهو في موضعه لأن النقاد ضعفوه في الغالب؛ وعبارة أبي حاتم مشعرة بمخالفته الثقات.

وأما من جهة إسناد حديثه؛ فإن حديث عمر المرفوع في الحكرة؛ ضعيف؛ في إسناده أبويحيى، وفروخ؛ كلاهما: مقبول، والهيثم: صدوق ربما أخطأ. وذكره الذهبي في الكاشف في ترجمة الهيثم؛ وقال: "أنكروا حديثه في الحكرة"[1]. وأورد ابن حجر الحديث في الفتح من رواية ابن ماجه، وحسّن إسناده.[2] وأشار إليه في التهذيب في ترجمة الهيثم بن رافع، وقال: "قال يحيى ثقة، وقال أبو عبيد: وكأنه لم يرضه سمعته يقول روى حديثا منكرا في الحكرة".3

وأما الحديث الآخر من رواية إبراهيم بن أعين بإسناده إلى معقل بن يسار في المغالاة بالأسعار؛ فإن مقتضى النظر قبوله من جهته، فقد رواه إبراهيم بن أعين عن أبي المعلى. وتابعه عبد الصمد في الرواية عن أبي المعلى؛ بإسناد حسن على الأقل.

وعبد الصمد: وثقه أكثر النقاد؛ وقال ابن حجر: "صدوق ثبت في شعبة"[4]. وباقي رواته ثقات.

ووردت المتابعة عند الإمام أحمد؛ قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ حَدَّثَنَا يَزِيدُ يَعْنِي ابْنَ مُرَّةَ أَبُو الْمُعَلَّى عَنِ الْحَسَنِ قَالَ ثَقُلَ مَعْقِلُ بْنُ يَسَارٍ فَدَخَلَ إِلَيْهِ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ زِيَادٍ يَعُودُهُ فَقَالَ: هَلْ تَعْلَمُ يَا مَعْقِلُ أَنِّي سَفَكْتُ دَمًا؟! قَالَ: مَا عَلِمْتُ. قَالَ: هَلْ تَعْلَمُ أَنِّي دَخَلْتُ فِي شَيْءٍ مِنْ أَسْعَارِ الْمُسْلِمِينَ؟ قَالَ: مَا عَلِمْتُ. قَالَ:

بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار النشر: دار الرشيد - سوريا - 1406 - 1986، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد عوامة.

[1] الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (344/2)، تأليف: حمد بن أحمد أبو عبدالله الذهبي الدمشقي، دار النشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية ، مؤسسة علو - جدة - 1413 - 1992، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد عوامة.

2 فتح الباري 348/4

3 تهذيب التهذيب 86/11.

[4] انظر/ تهذيب التهذيب 291/6، والتقريب 356.

أَجْلِسُونِي ثُمَّ قَالَ اسْمَعْ يَا عُبَيْدَ اللَّهِ حَتَّى أُحَدِّثَكَ شَيْئًا لَمْ أَسْمَعْهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّةً وَلَا مَرَّتَيْنِ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: مَنْ دَخَلَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَسْعَارِ الْمُسْلِمِينَ لِيُغْلِيَهُ عَلَيْهِمْ فَإِنَّ حَقًّا عَلَى اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنْ يُقْعِدَهُ بِعُظْمٍ مِنْ النَّارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. قَالَ أَأَنْتَ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قَالَ: نَعَمْ، غَيْرَ مَرَّةٍ وَلَا مَرَّتَيْنِ[1].

وربما يكون سبب إطلاق البخاري لفظته تلك: قلة أحاديث إبراهيم بن أعين؛ فقد تعقبت حديثه في كتب السنة، ووجدت أنها حوالي عشرة أحاديث، ولم يخرج له من أصحاب التسعة سوى ابن ماجه حديثاً واحداً[2]. ووجدت أن بعض حديثه فيه غرابة كما ورد في قول ابن حبان: "يغرب".

الموضع الثاني

قال الإمام البخاري في ترجمة إبراهيم بن محمد:

"إبراهبم بن محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي، وهو : ابن الحنفية أخو الحسن وعبد الله . سمع منه محمد بن إسحاق ، وعمر مولى غفرة. قال لي أبو نعيم؛ قال: حدثنا ياسين العجلي عن إبراهيم بن محمد بن علي بن الحنفية عن أبيه عن علي ، رفعه؛ قال: (المهدي منا أهل البيت) وفي إسناده نظر"[3].

---

[1] مسند أحمد (27/5).

[2] أخرجه ابن ماجه قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ حَدَّثَنَا يَزِيدُ يَعْنِي ابْنَ مُرَّةَ أَبُو الْمُعَلَّى عَنِ الْحَسَنِ قَالَ ثَقُلَ مَعْقِلُ بْنُ يَسَارٍ فَدَخَلَ إِلَيْهِ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ زِيَادٍ يَعُودُهُ فَقَالَ هَلْ تَعْلَمُ يَا مَعْقِلُ أَنِّي سَفَكْتُ دَمًا قَالَ مَا عَلِمْتُ قَالَ هَلْ تَعْلَمُ أَنِّي دَخَلْتُ فِي شَيْءٍ مِنْ أَسْعَارِ الْمُسْلِمِينَ قَالَ مَا عَلِمْتُ قَالَ أَجْلِسُونِي ثُمَّ قَالَ اسْمَعْ يَا عُبَيْدَ اللَّهِ حَتَّى أُحَدِّثَكَ شَيْئًا لَمْ أَسْمَعْهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّةً وَلَا مَرَّتَيْنِ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ مَنْ دَخَلَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَسْعَارِ الْمُسْلِمِينَ لِيُغْلِيَهُ عَلَيْهِمْ فَإِنَّ حَقًّا عَلَى اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنْ يُقْعِدَهُ بِعُظْمٍ مِنْ النَّارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ قَالَ أَأَنْتَ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ نَعَمْ غَيْرَ مَرَّةٍ وَلَا مَرَّتَيْنِ. قال البوصيري: "هذا إسناد فيه إسماعيل بن يحيى وهو متهم، وعبدالله ضعيف" كتاب الزهد/ باب ما يرجى من رحمة الله يوم القيامة. 259/4.

[3] التاريخ الكبير 317/1.

دراسة مقالة البخاري:

بالنظر إلى ترجمة الراوي: إبراهيم؛ يتضح أنه لا توجد فيه أقوال لأئمة معتبرين في الجرح والتعديل. سكت عنه أبو حاتم. وذكره العجلي، وابن حبان في الثقات. وقال ابن حجر: "صدوق"[1].

وفي إسناد الحديث: ياسين العجلي، قال الدوري عن ابن معين: "ليس به بأس"، وقال إسحاق بن منصور عن ابن معين: "صالح"، وقال أبو زرعة: "لا بأس به"، وذكره ابن شاهين في الثقات، وقال ابن حجر: "لا بأس به".

وسكت عنه البخاري في التاريخ الكبير، وابن أبي حاتم، وأورده العقيلي، وابن عدي في الضعفاء، والذهبي، وقال في الكاشف: "ضعف"، وذكره في الميزان وأورد حديثه وكلام البخاري وابن عدي فيه. وأورده ابن حبان في المجروحين؛ وقال:"شيخ من أهل الكوفة يروي عن إبراهيم بن محمد بن الحنفية، روى عنه أهل الكوفة، منكر الحديث على قلة روايته، يجب التنكب عما انفرد من الروايات، وإن اعتبر معتبر بما وافق الثقات من غير أن يحتج به لم أر بذلك بأسا"[2].

والحديث أخرجه ابن أبي شيبة، وأحمد، وابن ماجه، وابن عدي، والعقيلي، وأبو عمرو الداني، وأبو نعيم الأصفهاني؛ من طرق: (أبي نعيم، وأبي داود الحفري، وابن نمير، ووكيع، وعمر بن سعد، وابن يمان) عن ياسين العجلي، بإسناده، مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم.[3]

---

[1] انظر/ الجرح والتعديل 124/2، والثقات لابن حبان 4/6، وتهذيب التهذيب 136/1، والتقريب 93.

[2] انظر أقوال النقاد في / الجرح والتعديل 312/9، والمجروحين لابن حبان 143/3، والمغني في الضعفاء للذهبي 729/2، والكاشف له 360/2، والميزان 359/4، وتهذيب التهذيب 173/11، والتقريب ترجمة 7491.

[3] أنظر/ الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار (513/7)، تأليف: أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، دار النشر: مكتبة الرشد - الرياض- 1409، الطبعة: الأولى، تحقيق: كمال يوسف الحوت. ومسند أحمد (84/1). وابن ماجه (الفتن/ خروج المهدي)، والضعفاء الكبير (466/4)، تأليف: أبو جعفر محمد بن عمر بن موسى العقيلي، دار النشر: دار المكتبة العلمية - بيروت - 1404هـ- 1984م، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي. والكامل لابن عدي (185/7). والسنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها (181/2)، تأليف: أبو عمرو

وأخرجه ابن أبي شيبة عن وكيع عن ياسين، بإسناده عن علي رضي الله عنه. قال ابن أبي شيبة: "ولم يرفعه".[1]

ومع أن أقوال النقاد تفيد بأن مدار الحديث على ياسين الجعفي ــ كما سيرد من كلام ابن عدي، والعقيلي، وابن حبان - إلا أن أبا نعيم الأصفهاني أورده معلقاً من طريق سالم بن أبي حفصة؛ تابع ياسين في الرواية عن إبراهيم، به ، مرفوعاً. ولم أقف عليه من هذا الوجه عند غيره.

ويميل الباحث إلى الضعف الشديد لهذه الرواية؛ فإن سالم بن أبي حفص كان لا يحدث عنه يحيى ابن سعيد وابن مهدي، وقال ابن المديني؛ سمعت جرير يقول: "تركت سالم بن أبي حفصة، لأنه كان خصماً لتشيعه" وأضاف ابن المديني: "فما ظنك بمن تركه جرير". وقال أبو حاتم: "هو من عتق الشيعة، يكتب حديثه ولا يحتج به"، وقال النسائي: "ليس بثقة"، وقال الدارقطني: "ضعيف الحديث، يفرط في التشيع"، وعن خلف بن حوشب: "وكان من رؤوس من ينقص أبا بكر وعمر" ، وقال ابن عدي: "عامة ما يرويه في فضائل أهل البيت، وهو من الغالين في متشيعي أهل الكوفة، وإنما عيب عليه الغلو فيه، وأما أحاديثه فأرجو أنه لا بأس به". وقال الجوزجاني: "زائغ"، وقال العقيلي: "ترك لغلوه، وبحق ترك".

ومع أن ابن معين، والعجلي، وثقا سالم؛ إلا أن الباحث يميل إلى ضعفه ورد حديثه، بسبب غلوه في التشيع، والحديث الذي رواه مؤيداً لبدعته، فلا يقبل منه.

كما أنني لم أقف على الحديث من طريقه في المصادر الحديثية الكثيرة ؛ سوى عند أبي نعيم الأصفهاني معلقاً؛ بالرغم من الاستفاضة في البحث والتخريج، لذا فإن في النفس منه شيء.

عثمان بن سعيد المقرئ الداني، دار النشر: دار العاصمة – الرياض - 1416، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. ضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري. وحلية الأولياء وطبقات الأصفياء (177/3)، تأليف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، دار النشر: دار الكتاب العربي - بيروت - 1405، الطبعة: الرابعة. وطبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها (182/1)، تأليف: عبدالله بن محمد بن جعفر بن حيان أبو محمد الأنصاري، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - 1412 - 1992، الطبعة: الثانية، تحقيق: عبدالغفور عبدالحق حسين البلوشي.

[1] انظر / مصنف ابن أبي شيبة 513/7.

وأعلَّ عدد من العلماء الحديث:

روى العقيلي الحديث عن البخاري بإسناده، ثم قال: "لا يتابع ياسين على هذا اللفظ، وفي المهدي أحاديث صالحة الأسانيد من غير هذا الطريق".[1] وهذا تضعيف لياسين، وتعليل لحديثه هذا.

ونقل ابن عدي عن ابن يمان قوله: "سمعت سفيان يسأل ياسين عن هذا الحديث" وأضاف ابن عدي: "وياسين العجلي هذا يعرف بهذا الحديث المهدي، ورواه أبو داود الحفري وأبو نعيم والثوري على ما ذكرناه، وهو يعرف به".2 وقال أبو نعيم الأصفهاني: "هذا حديث غريب من حديث محمد"3. وأورد ابن الجوزي الحديث في العلل المتناهية.4

وأورد ابن خلدون الحديث ــ مرفوعاً ــ وقال: "وياسين العجلي، وإن قال فيه ابن معين: لا بأس به، فقد قال البخاري: فيه نظر. وهذه اللفظة من اصطلاحه قوية في التضعيف جداً. وأورد له ابن عدي في الكامل والذهبي في الميزان هذا الحديث على وجه الاستنكار له، وقال: هو معروف به".[5]

والخلاصة: أن الحديث ضعيف. وكلام البخاري فيه إنما يدل على ضعفه، وذلك للأسباب التالية:

1. في إسناده إبراهيم بن محمد بن علي بن الحنفية، لا يوجد فيه أقوال معتبرة كافية في الجرح والتعديل، وهو قليل الرواية، ولم يتابع على حديثه.

2. في إسناده ياسين العجلي، مختلف فيه، وأكثر النقاد على تضعيفه، وهو شيعي غالٍ، ولم يتابع على حديثه. ورواية سالم بن أبي حفصة لا تصلح لمتابعته لضعفه، مع أن عدداً من النقاد ذكروا بأنه معروف من حديث ياسين العجلي.

3. في الحديث علة الاختلاف في إسناده بين الرفع والوقف.

---

[1] الضعفاء للعقيلي 466/4.

[2] انظر/ الكامل لابن عدي 185/7، والميزان 156/7.

[3] حلية الأولياء 177/3.

[4] العلل المتناهية 861/2.

[5] المقدمة لابن خلدون (318).

الموضع الثالث

قال الإمام البخاري في ترجمة إسماعيل بن نشيط:

(إسماعيل بن نشيط العامري ، سمع شهر بن حوشب وجميلاً، سمع منه أبو نعيم ويونس بن بكيـــر. قال لي عبيد: حدثنا يونس سمع إسماعيل عن جميل بن عامر أن سالماً حدثه سمع من ســـمع النبـــي صلى الله عليه وسلم يوم غدير خم[1]؛ من كنت مولاه فعلي مولاه. قال أبو عبد الله: في إسناده نظر)[2].

دراسة مقالة الإمام البخاري:

بالنظر في حال إسماعيل في الجرح والتعديل؛ يتضح أنه ليس بالقوي؛ فقد نقل ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: "ليس بالقوي، شيخ مجهول"، وقال النسائي:"ليس بالقوي"، وقال الأزدي: "ضعيف"، وذكره ابن عدي في الكامل، والذهبي في الميزان والمغني، وابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين، ولم أجد فيه تعديلاً سوى قول أبي زرعة : "صدوق".[3]

وبالنظر إلى إسناد الحديث الذي أورده البخاري في ترجمة إسماعيل؛ فإن فيه:

· جميل بن عامر: قال البخاري: فيه نظر. وسكت عنه أبو حاتم الرازي، وذكره العقيلي وابن عدي في الضعفاء، وأضاف ابن عدي: "وجميل هذا أيضاً يعرف بحديث أو حديثين".[4]

· سالم؛ هو ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما: متفق على توثيقه، قال أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه: "أصح الأسانيد: الزهري عن سالم عن أبيه".[5]

وصرح سالمٌ بالسماع ممن سمع من النبي صلى الله عليه وسلم.

---

[1] "غدير خم" موضع بين مكة والمدينة تصب فيه عين هناك. النهاية في غريب الحديث لابن الأثير 81/2.

[2] التاريخ الكبير 375/1.

[3] انظر/ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 201/2، والكامل لابن عدي 320/1، والضعفاء والمتروكين للنسائي 53، ولابن الجوزي 122/1، والميزان للذهبي 414/1، والمغني له 88/1.

[4] انظر/ التاريخ الكبير 215/2، والجرح والتعديل 518/2، والضعفاء للعقيلي 191/1، والكامل لابن عدي 172/2، ولسان العرب 137/2.

[5] انظر/ تهذيب التهذيب 378/3.

ووقفت على الحديث موصولاً من رواية سالم عن أبيه؛ وذلك فيما رواه ابن أبي عاصم؛ قال: حدثنا محمد بن عوف ثنا عبيد الله بن موسى ثنا إسماعيل بن نشيط عن جميل بن عمارة الوالبي عن سالم بن عبدالله بن عمر عن ابن عمر؛ قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ــ وهو آخذ بيد علي ــ فقال: (من كنت مولاه فعلي مولاه).[1]

وهذا الإسناد ليس فيه إلا ما سبق من الكلام بخصوص إسماعيل وجميل. إلا أنه ورد عن ثلاثين صحابياً منهم: زيد بن أرقم، وحبشي بن جنادة، وعلي بن أبي طالب، وأبي هريرة، وأبي أيوب الأنصاري، وجابر بن عبد الله، والبراء بن عازب، وسعد بن أبي وقاص.[2] وله أسانيد صحيحة؛ منها حديث زيد بن أرقم عند الترمذي.[3]

وكلام البخاري عقب الحديث: في إسناده نظر؛ محمول على استغرابه من هذا الوجه بإسناد إسماعيل بن نشيط عن جميل عن سالم عمن سمع النبي صلى الله عليه وسلم، وذلك لعدم وروده من طرق أخرى تقويه. وإسماعيل بن نشيط ليس بالقوي، وأكثر النقاد على تضعيفه. وهو قليل الرواية؛ فقد نظرت في أحاديثه فلم أجد له أحاديث تذكر.

قال ابن عدي بعد أن ساق كلام البخاري؛ قال: "وإسماعيل بن نشيط عزيز الحديث جداً، ولا يقع في حديثه ما فيه حكم، ولا يروي من الحديث إلا القليل"[4].

ويميل الباحث إلى اعتبار كلام البخاري متعلقاً بالراوي وأحاديثه، وذلك لضعف حاله، وقلة أحاديثه. إلا أن كلام البخاري ــ فيما أرى ــ ليس بالجرح الشديد في الراوي، وحديثه للنظر والاختبار، كما أن في إسناد حديثه" جميل بن عامر؛ قال عنه البخاري: "فيه نظر"، والله أعلم.

---

[1] السنة 604/2 لابن أبي عاصم: عمرو بن أبي عاصم الضحاك الشيباني ت 287هـ، تحقيق الشيخ/ محمد ناصر الألباني ــ طبعة المكتب الإسلامي ــ بيروت ــ الطبعة الأولى.

[2] انظر/ كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس 361/2، تأليف: إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - 1405، الطبعة: الرابعة، تحقيق: أحمد القلاش.

[3] سنن الترمذي/ المناقب/ مناقب علي بن أبي طالب.

[4] الكامل لابن عدي 320/1.

الموضع الرابع

قال الإمام البخاري في ترجمة الأسود بن أصرم:

(قال لي عمرو بن أبي سلمة عن صدقة بن عبد الله الدمشقي عن عبد الله بن علي عن سليمان بن حبيب، أخبرني أسود ابن أصرم المحاربي؛ قلت: يا رسول الله؛ أوصني؟ قال: أملك يدك. قال أبو عبد الله: وفي إسناده نظر).[1]

دراسة مقالة الإمام البخاري:

بالنظر إلى عبارة الإمام البخاري: (وفي إسناده نظر) فإنها وردت في السياق التالي:

أوردها البخاري في ترجمة الأسود بن أصرم المحاربي.

أوردها البخاري مباشرة بعد روايته لحديث الأسود المرفوع: (أملك يدك).

وإن الافتراض العقلي يتوجه إلى حمل عبارة البخاري على الراوي (الأسود) أو إسناد الحديث.

ونظرت في ترجمة الأسود بن أصرم المحاربي فإذا هو صحابي.أورده البغوي في معجم الصحابة[2]، وابن عبد البر في الاستيعاب[3]، وابن حجر في الإصابة[4]. وبذلك فإنه ينتفي هذا الاحتمال، ويبقى الوجه الآخر؛ حيث يتعين حمل عبارة البخاري على إسناد الحديث. وجاءت عبارة (وفي إسناده نظر) عقب الحديث مباشرة.

وبهذا يتضح أن البخاري يطلق عبارة (وفي إسناده نظر) ويريد بها أحياناً ــ كما في هذا الموضع ــ إسناد حديث بعينه، وليس تضعيف الراوي.

[1] التاريخ الكبير 443/1.

[2] معجم الصحابة(21/1)، تأليف: عبد الباقي بن قانع أبو الحسين، دار النشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة - 1418، الطبعة: الأولى، تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي.

[3] الاستيعاب لابن عبد البر 90/1.

[4] الإصابة 68/1.

والحديث الذي أورده البخاري؛ أخرجه بهذا الإسناد ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني، والطبراني في الكبير، وابن أبي الدنيا في الصمت[1].

وبالنظر في هذا الإسناد يتبين لنا سبب قول البخاري (في إسناده نظر)؛ فإن في إسناد الحديث: (صدقة بن عبد الله السمين الدمشقي) ضعفه أكثر النقاد؛ منهم البخاري، وأحمد، وابن معين، وأبو زرعة، والنسائي. وقال مسلم: منكر الحديث. وقال الدارقطني: متروك. قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: ما كان من حديثه مرفوعاً فهو منكر، وما كان من حديثه مرسلاً عن مكحول فهو أسهل، وهو ضعيف جداً. وقال في موضع آخر: ليس يسوى شيئاً؛ أحاديثه مناكير. وقال ابن عدي: وأحاديث صدقة منها ما توبع عليه، وأكثره مما لا يتابع عليه، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق. وقال ابن حجر: "ضعيف".[2]

---

[1] الآحاد والمثاني32/3 ح 1318، تأليف: أحمد بن عمرو بن الضحاك أبو بكر الشيباني، دار النشر: دار الراية- الرياض- 1411-1991، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة. والمعجم الكبير للطبراني 281/1 ح818. ومسند الشاميين 413/2 ح1605، تأليف: سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، دار النشر: مؤسسة الرسالة- بيروت- 1405- 1984، الطبعة: الأولى، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي. والإصابة في تمييز الصحابة 68/1، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار النشر: دار الجيل - بيروت - 1412 - 1992، الطبعة: الأولى، تحقيق: علي محمد البجاوي.

ورد الحديث من طريق عبد الوهاب بن بخت عن سليمان بن حبيب عن الأسود بن أصرم، وفي لفظه: (لا تقل بلسانك إلا معروفاً، ولا تبسط يدك إلا إلى خير) أخرجه البغوي في معجم الصحابة 21/1، والبيهقي في شعب الإيمان 240/4 ح4931، تأليف: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، دار النشر: دار الكتب العلمية- بيروت- 1410، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، والطبراني في الكبير 281/1 ح817.

[2] انظر/ الضعفاء الصغير للبخاري 61، والضعفاء للعقيلي 207/2، والكامل لابن عدي 74/4، والميزان للذهبي 427/3، وتهذيب التهذيب 365/4، والتقريب لابن حجر ترجمة 2913.

وبذلك يتضح أن مراد البخاري من قوله (وفي إسناده نظر) أي إسناد حديث الأسود بن أصرم؛ وذلك لأجل ضعف صدقة بن عبد الله، وبهذا فإن منهج الإمام البخاري من ذلك هو الحكم على الإسناد وليس الراوي.

الموضع الخامس

قال الإمام البخاري في ترجمة أوس بن عبد الله الرِّبَعي:

(أوس بن عبد الله الربعي، أبو الجوزاء البصري، سمع عبد الله بن عمرو، روى عنه بديل بن ميسرة. قال يحيى بن سعيد: قُتل أبو الجوزاء سنةثلاث وثمانين في الجماجم.

وقال لنا مسدد، عن جعفر بن سليمان، عن عمرو بن مالك النكري، عن أبي الجوزاء قال: أقمت مع ابن عباس وعائشة اثنتي عشرة سنة؛ ليس من القرآن آية إلا سألتهم عنها. في إسناده نظر).[1]

دراسة مقالة الإمام البخاري:

بالنظر إلى عبارة الإمام البخاري؛ (في إسناده نظر) فإنها وردت في السياق التالي:

أوردها البخاري في ترجمة أوس بن عبد الله الربعي.

أوردها البخاري مباشرة بعد روياته لحديث أبي الجوزاء أوس الربعي.

· وبالنظر في ترجمة أوس الربعي؛ تبين أنه ثقة. فقد وثقه أبو حاتم، وأبو زرعة، وابن حبان، والذهبي، وابن حجر.[2] وأخرج له البخاري حديثاً، وكذا مسلم وأصحاب السنن الأربعة.[3]

· وبالنظر في الإسناد الذي علق البخاري عليه بالقول؛ يتبين ما يلي:

في إسناده عمرو بن مالك النكري يروي عن أبي الجوزاء. وثقه العجلي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "يعتبر حديثه من غير رواية ابنه عنه، يخطئ ويغرب"، وسكت عنه ابن أبي حاتم، وقال الذهبي

---

[1] التاريخ الكبير 16/2.

[2] انظر/ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 303/2، والثقات لابن حبان 42/4، والكاشف 257/1، والسير 370/4، وتهذيب التهذيب 335/1، والتقريب ترجمة 577.

[3] رجال الصحيح البخاري للإمام أحمد بن محمد الكلاباذي 398هــ، تحقيق/ عبدالله الليثي. والتقريب ترجمة 577.

في الكاشف: "وثق"، وذكره في الضعفاء. وقال ابن حجر: "صدوق يهم".[1]

وأشار ابن حبان إلى سبب قول البخاري: (في إسناده نظر) عقب ترجمة أوس الربعي؛ في الثقات؛ حيث قال: "كان عابداً فاضلاً، وقول البخاري: في إسناده نظر ويختلفون فيه؛ إنما قاله عقب حديث رواه له في التاريخ من رواية عمرو بن مالك النكري، والنكري ضعيف عنده"[2]

وبذلك فإن ابن حبان يوجه كلام البخاري إلى إسناد الحديث وليس إلى أبي الجوزاء؛ وذلك لأجل عمرو بن مالك.

وسبق ابن عدي إلى توجيه كلام البخاري؛ حيث أورده في كتابه الكامل؛ في ترجمة أوس الربعي، وذكر أن عمرو بن مالك حدث عن أبي الجوزاء عن ابن عباس قدر عشرة أحاديث غير محفوظة، وقال: "وأبو الجوزاء روى عن الصحابة: ابن عباس، وعائشة، وابن مسعود وغيرهم. وأرجو أنه لا بأس به، ولا يصح روايته عنهم أنه سمع منهم. ويقول البخاري: في إسناده نظر؛ أنه لم يسمع من مثل ابن مسعود وعائشة وغيرهما، لا أنه ضعيف عنده، وأحاديثه مستقيمة مستغنية عن أن أذكر منها شيئاً في هذا الموضع".[3]

وكلام ابن عدي يشير إلى ضعف رواية عمرو بن مالك عن أبي الجوزاء عن ابن عباس، وكذا عائشة؛ حيث لم يسمع أبو الجوزاء منهما. إلا أن البخاري روى في هذا الموضع عن أبي الجوزاء قوله: "أقمت مع ابن عباس وعائشة اثنتي عشرة سنة" وإسناد البخاري حسن إلا ما قيل في عمرو بن مالك.

وقد تتبعت أحاديث أبي الجوزاء في الكتب التسعة؛ فوجدت أن البخاري روى له حديثاً واحداً عن ابن عباس في تفسيـــر آية؛ إلا أنه صرح بالسماع منه.[4] وأخرجه مسلم له حديثاً واحداً عن

---

[1] الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 259/6، والثقات للعجلي237، والثقات لابن حبان 228/7، والكاشف 87/2، والمغني في الضعفاء 488/2، وتهذيب التهذيب 96/8، والتقريب ترجمة 5104.

[2] الثقات لابن حبان228/7.

[3] الكامل لابن عدي 411/1.

[4] البخاري/ تفسير القرآن/ أفرأيتم اللات والعزى.

عائشة في افتتاح النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة بالتكبير، ولم يصرح بالسماع منها.

إلا أني وجدت أن أبا الجوزاء صرح بالسماع من ابن عباس عند أحمد ـــ في إسناد صحيح ـــ ؛ حيث قال: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ عَلِيٍّ الرَّبْعِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو الْجَوْزَاءِ غَيْرَ مَرَّةٍ قَالَك سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ الصَّرْفِ يَدًا بِيَدٍ؟ فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِذَلِكَ اثْنَيْنِ بِوَاحِدٍ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ وَأَقَلُّ. قَالَ: ثُمَّ حَجَجْتُ مَرَّةً أُخْرَى وَالشَّيْخُ حَيٌّ فَأَتَيْتُهُ فَسَأَلْتُهُ عَنْ الصَّرْفِ؛ فَقَالَ: وَزْنًا بِوَزْنٍ. قَالَ فَقُلْتُ: إِنَّكَ قَدْ أَفْتَيْتَنِي اثْنَيْنِ بِوَاحِدٍ فَلَمْ أَزَلْ أُفْتِي بِهِ مُنْذُ أَفْتَيْتَنِي؟! فَقَالَ: إِنَّ ذَلِكَ كَانَ عَنْ رَأْيِي، وَهَذَا أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَتَرَكْتُ رَأْيِي إِلَى حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.[1]

ولم أجد لأبي الجوزاء تصريحاً بالسماع من عائشة في الكتب التسعة.

وروى ابن سعد : " قال أخبرنا عارم بن الفضل قال حدثنا حماد بن زيد عن عمرو بن مالك عن أبي الجوزاء قال جاورت ابن عباس في داره اثنتي عشرة سنة ما في القرآن آية إلا وقد سألته عنها"2.

ذكر مجاورته لابن عباس ولم يذكر عائشة. إلا أن رواية البخاري هنا ذكرت ابن عباس وعائشة.

وقال ابن عبد البر: "لم يسمع من عائشة وحديثه عنها مرسل"[3] ونقل ابن حجر رأي ابن عبد البر وأورد حديثاً من رواية الفريابي فقال: "وقال جعفر الفريابي ـــ في كتاب الصلاة : ثنا مزاحم بن سعيد ثنا ابن المبارك ثنا إبراهيم بن طهمان ثنا بديل العقيلي عن أبي الجوزاء؛ قال: أرسلت رسولاً إلى عائشة يسألها. فذكر الحديث".

وعلق ابن حجر بالقول: "فهذا ظاهره أنه لم يشافهها، لكن لا مانع من جواز كونه توجه إليها بعد ذلك فشافهها على مذهب مسلم في إمكان اللقاء، والله أعلم".[4]

---

[1] مسند أحمد 51/3.

[2] الطبقات الكبرى 224/7، تأليف: محمد بن سعد بن منيع أبو عبدالله البصري الزهري، دار النشر: دار صادر - بيروت .

3 التمهيد لابن عبد البر (205/20)

[4] تهذيب التهذيب 335/1.

وأورد الزيلعي حديثا لأبي الجوزاء عن عائشة؛ ثم قال: "واعترض على هذا الحديث بأمرين: أحدهما أن أبا الجوزاء لا يعرف له سماع من عائشة... وأبو الجوزاء اسمه أوس بن عبد الله الربعي ثقة كبير لا ينكر سماعه من عائشة".[1]

ويميل الباحث إلى أن أبا الجوزاء سمع من ابن عباس، وربما سمع من عائشة أيضاً. وكلام الإمام البخاري دقيق في هذا الأمر؛ حيث أفاد بقول أبي الجوزاء: "أقمت مع ابن عباس وعائشة اثنتي عشرة سنة"، ودلل عليه بذكر وفاة أبي الجوزاء سنة 83هـ، علماً بأن ابن عباس توفي سنة 68هـ، وعائشة توفيت سنة 57هـ.

ويشجعنا على هذا الاستنتاج طريقة ابن حجر في عرضه الموضوع، حيث أورد أبا الجوزاء في هدي الساري؛ في سياق أسماء من طعن فيه من رجال البخاري، وأورد عبارة ابن عبد البر الدالة على عدم تضعيفه. ثم علق بالقول: "أخرج له البخاري حديثاً واحداً من روايته عن ابن عباس" ثم أورد حديثه، كأنه يميل إلى سماعه من ابن عباس.[2]

كما إن ابن حجر أورد أبا الجوزاء في فصل عقده في تمييز أسباب الطعن؛ وذلك في القسم الثاني الخاص بالطعون المردودة؛ كأن يضعف بأمر مردود كالتحامل أو التعنت أو عدم الاعتماد على المضعف لكونه من غير أهل النقد...، وقال: "أوس بن عبد الله أبو الجوزاء، تُكلم فيه للإرسال".

قلت: عبارة ابن حجر فيه بصيغة التمريض؛ كأنها تفيد عدم صحة الطعن من هذا الوجه على الإطلاق.

وربما يكون كلام ابن عدي صحيح ودقيق في أن أبا الجوزاء لم يسمع من ابن عباس؛ حيث قيد ذلك بقدر عشرة أحاديث غير محفوظة، وهي من رواية عمرو بن مالك النكري عن أبي الجوزاء.

والخلاصة:

في كلام البخاري في ترجمة أبي الجوزاء:

1. ليس المقصود منه الحكم على أبي الجوزاء بالنظر أو الجرح والتضعيف، لاتفاق النقاد على توثيقه.

---

1 نصب الراية (334/1).

2 هدي الساري 391، 461.

2. وليس المقصود منه الحكم على إسناد الحديث الوارد في سياق الترجمة من جهة عدم سماع أبي الجوزاء من ابن عباس وعائشة ــ كما أفاده ابن عدي في تفسيره لعبارة البخاري ــ لأن البخاري أورد في ترجمة أبي الجوزاء ما يفيد سماعه منهما، وذكر سنة وفاته. ولروايته له في الصحيح عن ابن عباس. ولثبوت تصريحه بالسماع كما بيناه. إلا إذا تأولنا كلام ابن عدي على أنه لم يرد نفي مطلق السماع منهما، وإنما أراد نفي سماع أبي الجوزاء من ابن عباس عشرة أحاديث فقط.

3. مراد البخاري من قوله ذلك؛ إفادة عدم ثبوت الأحاديث التي رواها عمرو بن مالك النكري ــ على وجه الخصوص ــ عن أبي الجوزاء عن ابن عباس. وذلك لأجل عمرو بن مالك فيما أرى، لروايته أحاديث عن أبي الجوزاء عن ابن عباس ولم يسمعها منه. والله أعلم.

الموضع السادس

قال الإمام البخاري رحمه الله: (أويس القرني أصله من اليمن. في إسناده نظر).[1]

دراسة مقالة البخاري:

هكذا وردت عبارة البخاري في "المطبوع" من التاريخ الكبير، وكذا فيما نقله عنه العقيلي. ونقل ابن عدي في الكامل، والذهبي في الميزان العبارة بلفظ: (في إسناده نظر فيما يرويه). وأضاف الذهبي: (وقال البخاري أيضاً في الضعفاء: في إسناده نظر، يروى عن أويس في إسناد ذلك)[2]. ولم أقف على ذكر أويس في الضعفاء . ولعله في كتابه الضعفاء الكبير؛ وهو لم يطبع بعد.

وبالنظر في ترجمة أويس فإن ابن سعد وثقه بالقول: "وكان أويس ثقة، وليس له حديث عن أحد"[3]. وذكره ابن حبان في الثقات، وسكت عنه ابن أبي حاتم، وقال الذهبي: "ما روى شيئاً مسنداً، ولا تهيأ أن يحكم عليه بلين"، وقال ابن حجر: "سيد التابعين، روى له مسلم كلامه، مخضرم".[4]

---

[1] التاريخ الكبير 55/2.

[2] انظر/ الضعفاء للعقيلي 133/1، والكامل لابن عدي 412/1، والميزان 278/1.

[3] الطبقات الكبرى 164/6 .

[4] انظر/ الثقات لابن حبان 239/1، والجرح والتعديل 326/2، وسير أعلام النبلاء 20/4، والتقريب ترجمة 581.

وفي المقابل؛ فإن مالك أنكره، ولم يعرفه عمرو بن مرة؛ وذلك فيما رواه عنه شعبة؛ حيث قال: "سألت عمرو بن مرة عن أويس القرني؛ فلم يعرفه".[1]

وردَّ ابن عدي على من شك فيه بالقول: "وليس لأويس من الرواية شيء، وإنما له حكايات ونتف وأخبار في زهده، وقد شك قوم فيه إلا أنه من شهرته في نفسه وشهرة أخباره لا يجوز أن يشك فيه"، وعلل عدم معرفة البعض له، ومال إلى توثيقه بقدر ما يروى عنه؛ فقال: "وليس له من الأحاديث إلا القليل؛ فلا يتهيأ أن يُحكم عليه الضعف، بل هو صدوق ثقة مقدار ما يروى عنه".[2]

وتابع الذهبيُّ ابنَ عدي في بعض كلامه؛ فقال: "ولولا أن البخاري ذكرَ أويساً في الضعفاء لما ذكرته أصلاً؛ فإنه من أولياء الله الصادقين، وما روى الرجل شيئاً فيضعف أو يوثق من أجله"، وردَّ على جواب عمرو بن مرة أنه لم يعرف أويساً بعبارة واضحة؛ فقال: "إنما سألَ عَمْراً؛ لأنه مرادي؛ هل تعرف نسبه فيكم؟ ــ وكذلك أويس مرادي ــ فلم يعرف، ولولا الحديث الذي رواه مسلم ونحوه في فضل أويس لما عرف، لأنه عبد لله تقي خفي وما روى شيئاً، فكيف يعرفه عمرو، وليس من لم يعرف حجة على من يعرف".[3]

فإذا ثبت أن أويساً ثقة، أو ليس فيه ما يقدح في حديثه، وأنه ليس له شيء من الرواية يحكم عليه فيه بالتوثيق أو التضعيف؛ فإن قول البخاري: (في إسناده نظر) فيه إشكال.

وأجاد الإمام الذهبي في الجواب عن هذا الإشكال؛ حيث قال ــ بعدما أورد عبارة البخاري هذه ــ قال: "هذه عبارته، يريد أن الحديث الذي رُوي عن أويس في الإسناد إلى أويس نظر".[4]

وأميل إلى هذا التفسير؛ لأنه وردت عن أويس بعض الحكايات والأخبار؛ التي أوردها ابن عدي والذهبي وغيرهما؛ مما يستغرب. وتستدعي الدقة إلى النظر في أسانيدها إليه، لا أن أويساً فيه النظر أو في حديثه الذي يرويه. والله أعلم.

---

[1] انظر/ الكامل لابن عدي 412/1، والميزان 278/1.

[2] الكامل لابن عدي 413/1.

[3] ميزان الاعتدال 279/1.

[4] ميزان الاعتدال 278/1.

الموضع السابع

قال الإمام البخاري؛ في ترجمة جنادة بن مالك الأزدي:

قال لي محمد بن العلاء حدثني يحيى بن عبد الرحمن عن عبيدة بن الأسود عن القاسم بن الوليد عن مصعب بن عبيد الله عن جنادة الأزدي عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ قال: (من الجاهلية النياحة على الميت. في إسناده نظر).[1]

دراسة مقالة الإمام البخاري:

وردت عبارة الإمام البخاري في ترجمة جنادة بن مالك الأزدي. وهو صحابي؛ ذكره ابن قانع في معجمه، وابن عبد البر في الاستيعاب، وابن حجر في الإصابة، وذكروا حديثه في النياحة؛ الذي أورده البخاري في هذا الموضع.[2]

واستدرك ابن عبد البر على ابن أبي حاتم مبيناً ما وقع فيه من الوهم بسبب عدم التفريق بينه وبين آخر غيره؛ فقال في ترجمة جنادة بن مالك: "... وقد وهم ابن أبي حاتم فيه وفي جنادة بن أبي أمية"[3]. وفرَّق ابن حجر بينهما، وأشار إلى أن جنادة بن مالك في الصحابة. وجنادة بن أبي أمية مختلف في صحبته، ورجح أنه تابعي؛ كما في الإصابة والتهذيب والتقريب.[4]

---

[1] التاريخ الكبير 232/2، 233.

والحديث أخرجه ابن قانع في معجم الصحابة 155/1، والطبراني في الكبير 282/2، وذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل 515/2، وابن عبد البر في الاستيعاب 249/1، وابن حجر في الإصابة 505/1، وعزاه لابن سعد. ولم أجده في الطبقات.

[2] انظر/ معجم الصحابة 155/1، تأليف: عبد الباقي بن قانع أبو الحسين، دار النشر: مكتبة الغرباء الأثرية- المدينة المنورة - 1418، الطبعة: الأولى، تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي. والاستيعاب في معرفة الأصحاب 249/1، تأليف: يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، دار النشر: دار الجيل - بيروت - 1412، الطبعة: الأولى، تحقيق: علي محمد البجاوي. والإصابة لابن حجر 505/1.

[3] الاستيعاب 249/1.

[4] انظر/ الإصابة 505/1، والتهذيب 116/2، والتقريب ترجمة 973.

ولعلَّ ذلك دعا البخاري للتأكيد على صحبته ليفرق بين جنادة بن أبي أمية التابعي، وبين جنادة بن مالك الصحابي؛ حيث أورد في ترجمة الأخير حديثه المبين أعلاه، وجاء فيه قول جنادة: "دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم تاسع تسعة".

والخلاصة: أن جنادة؛ صحابي. لذا فإن كلام الإمام البخاري: (في إسناده نظر) ليس هو من قبيل الجرح في الراوي؛ لما عُلِمَ من عدالة الصحابة. ويكون كلامه ذلك متعلق بإسناد الحديث إلى جنادة.

وبالنظر في إسناد الحديث إلى جنادة بن مالك؛ تبين أن فيه:

· عبيد الله بن جنادة: سكت عنه البخاري، وابن أبي حاتم، وذكره ابن حبان في الثقات.[1] ولم أجد فيه جرحاً أو تعديلاً.

وأرى أن البخاري أطلق النظر في هذا الموضع؛ لأجل عبيد الله بن جنادة؛ حيث لا يوجد فيه جرح أو تعديل، وهو قليل الراوية؛ إذ لم أجد له سوى هذا الحديث، ولم يتابعه أحد على حديثه.

الموضوع الثامن

قال الإمام البخاري؛ في ترجمة: حُبْشيّ بن جُنادة السَّلُولي:

(قال مالك بن إسماعيل، حدثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق ، عن حُبْشيّ بن جُنادة: قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: من سأل من غير فقر؛ فإنما يأكل من جمر.

وقال مالك: حدثنا شريك؛ قلت لأبي إسحاق: أين سمعت من حبشي؟ قال: وقف على مجلسنا؛ فحدثنا.

في إسناده نظر).[2]

دراسة مقالة الإمام البخاري:

إن عبارة البخاري: (في إسناده نظر) وردت في ترجمة حُبشي بن جنادة؛ وليس معنى ذلك أنه يريد تضعيف الراوي؛ لأن حبشي صحابي.[3] ولذلك فإن عبارة البخاري محمولة على إسناد الحديث إليه.

---

[1] انظر/ التاريخ الكبير 375/5، والجرح والتعديل 310/5، والثقات لابن حبان 143/7.

[2] انظر/ التاريخ الكبير 127/3، والمصنف لابن أبي شيبة 366/6، ومسند أحمد 164/4، والمعجم الكبير للطبراني 16/4.

[3] انظر/ الطبقات الكبرى لابن سعد 37/6، والإصابة 13/2.

وأورد ابن عدي ترجمة حبشي في الكامل، وأورد عبارة البخاري فيه، وعدداً من أحاديثه؛ ومنها حديثه في منع السؤال؛ ثم قال: "وحبشي له غير ما ذكرت من الحديث، ولا أعلم يروي عنه غير الشعبي وأبو إسحاق السبيعي، وأرجو أنه لا بأس به".[1]

ولعلَّ ابن عدي أراد بيان سبب قول البخاري: في إسناده نظر؛ أي أنهما لم يسمعا من حبشي، إلا أن تعقيب ابن عدي بالقول في حبشي: "وأرجو أنه لا بأس به" غير مناسب في حقه لصحبته.

وتعقّب الذهبيُّ ابنَ عدي لإيراده حبشي في كتابه "الكامل"؛ فقال: "تناكَدَ ابنُ عدي وذكره في كتاب الكامل، وشبهته في ذلك قول البخاري في حديثه: إسناده فيه نظر" ، ثم جزمَ بتوضيح المراد من عبارة البخاري؛ فقال: "وذلك عائدٌ إلى الرواة إلى حبشي، لا إليه".[2]

قلت: في عبارة البخاري ــ في سؤال شريك لأبي إسحاق عن سماعه من حبشي ــ تفسير سببَ قول البخاري في إسناده نظر. أي أن سماع أبي إسحاق السبيعي من حبشي هذا الحديث فيه نظر؛ وذلك بالرغم من تصريحه بالسماع منه ــ عموماً ــ في هذه العبارة. فإن أبا إسحاق مدلس من الثالثة كما في الطبقات لابن حجر[3]. وقد خرجت الحديث من طرقه المختلفة؛ فلم أجد له تصريحاً من حبشي".[4]

---

[1] الكامل لابن عدي 422/2.

[2] المغني في الضعفاء 146/1.

[3] طبقات المدلسين 42، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار النشر: مكتبة المنار - عمان - 1403- 1983، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. عاصم بن عبدالله القريوتي.

[4] أخرجه الطبراني في المعجم الكبير 15/4 من طريق محمد بن النضر عن مالك بإسناده. وأخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني 183/3 عن يحيى بن آدم تابع مالكاً في الرواية عن إسرائيل؛ به. وأخرجه ابن قانع في معجم الصحابة 198/1 عن عبد العزيز بن الخطاب عن قيس بن الربيع عن أبي إسحاق، به. وأخرجه الطبراني في الكبير 15/4 من طريق عبد العزيز بن الخطاب، وإسماعيل البجلي، ويحيى الحماني؛ ثلاثتهم عن قيس بن الربيع عن أبي إسحاق؛ به. وفي حديثهم جميعاً عنعنة أبي إسحاق السبيعي. وهو مدلس من الطبقة الثالثة. انظر/ طبقات المدلسين 42.

الموضع التاسع

قال الإمام البخاري؛ في ترجمة حي بن مالك:

حي بن مالك عن عبد الله بن عمرو: سأل عمرُ أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن ليلة القدر؟ فقال ابن عباس: إن ربي يحبُّ السَّبْع. (ولقد آتيناك سبعاً من المثاني)[1] قاله أبو سعيد الجعفي عن ابن وهب عن حيي بن عبد الله عن حي. في إسناده نظر).[2]

دراسة مقالة البخاري:

أطلق البخاري عبارة: (في إسناده نظر) في ترجمة حي بن مالك؛ بعد روايته حديثه.

وبالنظر في الإسناد يتضح أن سبب إطلاق النظر فيه؛ هو حي بن مالك وغيره. فإن في الإسناد:

· حي بن مالك: سكت عنه ابن أبي حاتم، وذكره ابن حبان في الثقات[3]. ولم أجد في الراوي جرحاً أو تعديلاً؛ بل لم أجد له ذكراً في كتب الجرح والتعديل، ولم أجد له رواية في كتب السنة. ومن كان من شأنه عدم العلم به أو بحاله أو اشتغاله بالحديث، وعدم روايته له؛ فإن مقتضى الدقة النظر فيه وفي حديثه كما علق البخاري.

· حيي بن عبد الله: وثقه ابن معين، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الإمام أحمد: أحاديثه مناكير. وقال البخاري: فيه نظر. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال ابن حجر: صدوق يهم[4]. وأورده ابن عدي في الضعفاء؛ وأورد أحاديث له من ابن عدي في نهاية ترجمته بالقول: "وأرجو أنه لا بأس به إذا روى عنه ثقة"[5].

وبالنظر إلى باقي رجال الإسناد؛ فإن أبا سعيد الجعفي؛ وثقه النسائي وابن حبان والدار قطني والعقيلي[6].وأخرج له البخاري في الصحيح؛ فلا يعقل أن يحكم أيضاً بالنظر في الإسناد لأجله.

---

[1] سورة الحجر: 87

[2] التاريخ الكبير 119/3.

[3] انظر/ الجرح والتعديل 276/3، والثقات لابن حبان 189/4.

[4] انظر/ التاريخ الكبير 76/3، والميزان 623/1، والتهذيب 27/3، والتقريب ترجمة 1605.

[5] الكامل لابن عدي 450/2.

[6] انظر/ التاريخ الكبير 280/8، والتهذيب 227/11، والتقريب ترجمة 7564.

لذا يتعين أن سبب إطلاق البخاري النظر في الإسناد لأجل: حي بن مالك، ثم حيي بن عبدالله. وإيراده العبارة في ترجمة الأول منهما تدل على أن النظر متوجه له ولحديثه هو.

ومراده من النظر فيه قلة روايته، وعدم شهرة حاله. وليس لضعف فيه؛ لأنه لم يذكر بجرح مفسر ولا مجمل. لكن لا يوثق به منفرداً، وروايته غير معتمدة.

الموضع العاشر

قال الإمام البخاري؛ في ترجمة دَيْلم الحِمْيري[1]:

(ديلم الحميري؛ ويقال: هو فيروز الديلمي. روى عنه ابن عبد الله الديلمي، وأبو الخير مرثد. قال علي حدثنا وهب بن جرير قال حدثنا أبي سمع يحيى بن أيوب عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي وهب الجيشاني عن الضحاك بن فيروز بن الديلمي عن أبيه؛ قال: قلت: يا رسول الله؛ أسلمتُ وتحتي أختان؟ قال: طلِّق أيتهما شئت)[2] في إسناده نظر.

دراسة مقالة البخاري:

بالنظر إلى الراوي الذي أطلق البخاري العبارة في ترجمته: ديلم: فيروز الديلمي الحميري؛ فإن له صحبة، وكان أول وافد على النبي صلى الله عليه وسلم من اليمن[3]. لذا فإن عبارة البخاري بالنظر في إسناده لا تنصرف إلى الراوي بل إلى الإسناد إليه.

وبالنظر في الإسناد؛ يتبين أن العلة فيه؛ راويان؛ هما:

---

[1] التاريخ الكبير 248/3.

[2] أخرجه أبو داود في الطلاق/ من أسلم... 1915. والترمذي في النكاح/ الرجل يسلم... 1049 كلاهما من طرق عن وهب بن جرير، به. والترمذي في الموضع السابق رقم 1048، وابن ماجه في النكاح/ الرجل يسلم... 1941، وأحمد رقم 17348، 17349 ثلاثتهم من طريق من طريق ابن لهيعة عن أبي وهب الجيشاني، به. وابن ماجه في الموضع السابق رقم 1940 من طريق إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة عن أبي وهب الجيشاني عن أبي خراش الرعيني ــ وهو مجهول ــ عن الديلمي.

[3] انظر/ تهذيب التهذيب 214/3، والتقريب 1835.

· الضحاك بن فيروز الديلمي: روى عن أبيه، روى عنه أبو وهب الجيشاني، لا يعرف سماع بعضهم من بعض. ذكره ابن حبان في الثقات، وصحح الدارقطني سند حديثه. وقال ابن القطان: مجهول. وقال الذهبي: وُثق. وقال ابن حجر: مقبول.[1]

· أبو وهب الجيشاني: قال البخاري: وفي إسناده نظر. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن القطان: مجهول الحال. وأورده ابن عدي في الكامل، والعقيلي في الضعفاء، والذهبي في المغني، وقال ابن حجر: مقبول.[2]

إن عبارة البخاري واضحة في أن إسناد الحديث فيه نظر؛ لأجل الضحاك، وأبي وهب الجيشاني؛ فقد كرر البخاري العبارة بالنظر في ترجمتهما؛ وبين ذلك بصريح العبارة في ترجمة الضحاك؛ حيث قال: "لا يعرف سماع بعضهم من بعض".

وأرى أن كلا الراويين معدود في الضعفاء؛ وفي أحسن أحواله (مقبول) كما قال ابن حجر؛ حتى يُختبر حديثه وينظر فيه؛ هو وافق الثقات أو انفرد في حديثه. لذا فإن عبارة البخاري فيه مناسبة، وهي تشير إلى الضعف، وضرورة سبر حديثه.

الموضع الحادي عشر

قال الإمام البخاري؛ في ترجمة عبد الله بن جراد:

(عبد الله بن جراد، له صحبه. قال لي أحمد بن الحارث حدثنا أبو قتادة الشامي ــ ليس بالحراني مات سنة أربع وستين ومائة ــ قال حدثني عبد الله بن جراد قال صحبني رجل من مؤتة فأتى النبي ﷺ وأنا معه فقال: يا رسول الله ولد لي مولود، فما أخير الأسماء؟ قال: إن خير أسمائكم الحارث وهمام، ونعم الإسم: عبد الله وعبد الرحمن، وسموا بأسماء الأنبياء ولا تسموا بأسماء الملائكة. قال: وباسمك؟ قال: وباسمي، ولا تكنوا بكنيتي. في إسناده نظر.[3]

[1] انظر/ التاريخ الكبير 333/4، والجرح والتعديل 461/4، والكاشف 509/1، والتهذيب448/4، والتقريب ترجمة 2975.

[2] انظر/ التاريخ الكبير 249/3، والكامل لابن عدي 103/3، والضعفاء للعقيلي 44/2، والمغني في الضعفاء815/2، والتهذيب 275/12، والتقريب ترجمة 8441

[3] التاريخ الكبير 35/5. وورد في الإصابة 39/4.

دراسة مقالة البخاري:

كلام الإمام البخاري: (في إسناده نظر) ورد بعد إيراده حديثاً لعبد الله بن جراد. وكلام البخاري يتجه لإسناد الحديث؛ لأن عبد الله بن جراد: صحابي.

وبالنظر في إسناد الحديث إليه؛ يتضح سبب كلام البخاري؛ فإن في إسناده:

- أبا قتادة الشامي: قال ابن معين: "ليس بشيء، كتبنا عنه ثم تركناه".[1]
- وأحمد بن الحارث الغساني؛ قال البخاري: "فيه بعض النظر"، وقال أبو حاتم: "متروك الحديث"، وذكره العقيلي وابن الجوزي في الضعفاء.[2]

والحديث أخرجه البيهقي في شعب الإيمان 394/6 من طريق البخاري ــ في التاريخ الكبير ــ بإسناده ولفظه. وابن عساكر في تاريخ دمشق 240/27 من طريق البيهقي بإسناده السابق.

وله شاهد من حديث أبي وهب الجيشاني؛ أخرجه أبو داود في الأدب/ في تغيير الأسماء، والنسائي في الخيل/ ما يستحب من شية الخيل، وأحمد ــ وإسناده ضعيف؛ مداره على عقيل بن شبيب: مجهول؛ كما في التقريب ترجمة 4660.

وله شاهد ثالث من حديث أبي هريرة مرفوعاً: (أحب الأسماء إلى الله ما سمي به وأصدقها الحارث وهمام وأكذب الأسماء خالد ومالك وأبغضها إلى الله ما سمي لغيره) أورده ابن حجر في فتح الباري 589/10 وعدَّ إسناده في المناكير.

ويشهد لبعض لفظه ما رواه مسلم من حديث ابن عمر مرفوعاً: (إِنَّ أَحَبَّ أَسْمَائِكُمْ إِلَى اللَّهِ عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُالرَّحْمَنِ) صحيح مسلم في الأدب/ باب النهي عن التكني بأبي القاسم...

[1] انظر / التاريخ لابن معين رواية الدوري 383/4، والكنى للبخاري 64/1، والكامل لابن عدي 239/7، ولسان الميزان 97/7.

[2] التاريخ الكبير للبخاري 2/2، والضعفاء للعقيلي 125/1، والميزان 223/1، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي 67/1.

الموضع الثاني عشر

قال الإمام البخاري؛ في ترجمة عبد الله بن عبد الله بن أبي أمية:

(عبد الله بن عبد الله بن أبي أمية المخزومي القرشي، عن أم سلمة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم: توضؤوا مما مست النار. قاله محمد بن عبيد الله عن عبد العزيز بن محمد عن ابن أبي ذئب عن الحارث بن عبد الرحمن عن محمد بن ثوبان. في إسناده نظر.[1]

دراسة مقالة البخاري:

كلام الإمام البخاري ورد في سياق ترجمة عبد الله بن عبد الله، وحديثه عن أم سلمة عنه.

- وعبد الله بن عبد الله بن أبي أمية: مختلف في صحبته؛ قال ابن أبي حاتم: "له صحبة"، وأورده ابن الأثير في أسد الغابة، وابن حجر في الإصابة: ونقل عن الطبري أنه أسلم مع أبيه. وذكره البخاري والعجلي وابن حبان في التابعين. وقال ابن عبد البر: "لا تصح له صحبة".[2]
- أما حديث أم سلمة؛ فقد أخرجه الطبراني من طريق عبد الله بن أبي السمح؛ كلاهما تابع عبد العزيز في الرواية عن ابن أبي ذئب، به.[3]
- ومن خلال الدراسة يتضح للباحث أن العلة في لفظ الحديث من رواية عبد الله بن عبد الله عن أم سلمة. فقد جاء مخالفاً لصريح وصحيح الروايات عن أم سلمة ؛ كما يلي:

1. يخالف ما ورد من طريق عطاء بن يسار عن أم سلمة أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا قَرَّبَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَنْبًا مَشْوِيًّا فَأَكَلَ مِنْهُ ثُمَّ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ وَمَا تَوَضَّأَ. [4] وإسناده صحيح.

---

[1] التاريخ الكبير 129/5، وانظره في/ الكامل لابن عدي 232/4، والضعفاء للعقيلي 269/2.

[2] انظر/ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 89/5، ومعرفة الثقات للعجلي 43/2، والثقات لابن حبان 35/5، وأسد الغابة 633/1، والاستيعاب لابن عبد البر 287/1، والإصابة لابن حجر 156/4، ولسان الميزان 303/3، وجامع التحصيل في أحكام المراسيل 214/1.

[3] المعجم الكبير للطبراني 301/23.

[4] أخرجه الترمذي في الأطعمة/ ما جاء في أكل الشواء، وأحمد 307/6.

2. يخالف ما ورد من طريق عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّاد قَالَ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يُحَدِّثُ مَرْوَانَ قَالَ: (تَوَضَّئُوا مِمَّا مَسَّتْ النَّارُ. قَالَ: فَأَرْسَلَ مَرْوَانُ إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ فَسَأَلَهَا فَقَالَتْ: نَهَسَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدِي كَتِفًا ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ وَلَمْ يَمَسَّ مَاءً).[1] وإسناده صحيح.

3. يخالف ما ورد من طريق زَيْنَبَ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكَلَ كَتِفًا فَجَاءَهُ بِلَالٌ فَخَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ وَلَمْ يَمَسَّ مَاءً)[2] وإسناده حسن؛ لأجل جعفر بن محمد القرشي؛ صدوق، وباقي رجاله ثقات.

ووقفت على الحديث من رواية محمد بن طحلاء تابع عبد الله بن عبد الله بن أبي أمية في الرواية عن أم سلمة؛ بلفظ: (قُلْتُ لِأَبِي سَلَمَةَ إِنَّ ظِئْرَكَ سُلَيْمًا لَا يَتَوَضَّأُ مِمَّا مَسَّتْ النَّارُ قَالَ فَضَرَبَ صَدْرَ سُلَيْمٍ وَقَالَ أَشْهَدُ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهَا كَانَتْ تَشْهَدُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَتَوَضَّأُ مِمَّا مَسَّتْ النَّارُ)[3]. فقد جاء فيه الوضوء مما مست النار كما في رواية عبدالله بن عبدالله عنها.

ومع ذلك يعتقد الباحث بأن رواية: ترك الوضوء مما مست النار الواردة عن أم سلمة هي الصواب، لأنها الأوثق والأكثر. بينما رواية: الوضوء مما مست النار خطأ. فإن إسنادي حديث عبد الله بن عبد الله ومحمد بن طحلاء؛ في كل منهما: الدراوردي؛ وهو صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ؛ كما قال ابن حجر[4]. ولعل الآفة منه.

ويشهد لصحة رواية: ترك الوضوء مما مست النار ورود الحديث عن عدد من الصحابة على هذا النحو؛ منها:

---

[1] أخرجه أحمد رقم حاسوب 306/6، وأبو يعلى الموصلي 437/12. وإسناد الحديث صحيح عندهما واللفظ لأحمد.

[2] أخرجه النسائي في الوضوء/ ترك الوضوء مما غيرت النار. وابن ماجه في الطهارة وسننها/ الرخصة في ذلك. وأحمد 292/6.

[3] أخرجه أحمد 321/6.

[4] تقريب التهذيب ترجمة 4119.

اَلْعِبَرُ فِي قَوْلِ الْبُخَارِيّ: " في إسناده نَظَر"

1. شاهد من حديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكَلَ كَتِفَ شَاةٍ ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ)[1].

2. شاهد من حديث عمرو بن أمية الضمري (أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَحْتَزُّ مِنْ كَتِفِ شَاةٍ فَدُعِيَ إِلَى الصَّلَاةِ فَأَلْقَى السِّكِّينَ فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ)[2]

3. شاهد من حديث سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنْ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتْ النَّارُ فَقَالَ لَا قَدْ كُنَّا زَمَانَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا نَجِدُ مِثْلَ ذَلِكَ مِنْ الطَّعَامِ إِلَّا قَلِيلًا فَإِذَا نَحْنُ وَجَدْنَاهُ لَمْ يَكُنْ لَنَا مَنَادِيلُ إِلَّا أَكُفَّنَا وَسَوَاعِدَنَا وَأَقْدَامَنَا ثُمَّ نُصَلِّي وَلَا نَتَوَضَّأُ.[3]

4. شاهد من حديث أَبِي رَافِعٍ قَالَ أَشْهَدُ لَكُنْتُ أَشْوِي لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَطْنَ الشَّاةِ ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ[4]

والخلاصة: أن قول البخاري: (في إسناده نظر) عقب حديث عبد الله بن عبد الله بن أبي أمية عن أم سلمة؛ يشير إلى الخطأ في هذه الرواية لمخالفتها روايات الأكثر والأوثق عن أم سلمة وغيرها من الصحابة. ويعتقد الباحث أن كلام البخاري ليس متوجهاً للراوي: عبد الله بن عبد الله. والله أعلم.

الموضع الثالث عشر

قال الإمام البخاري؛ في ترجمة عامر بن خارجة:

(عامر بن خارجة بن سعد، قال عبيد الله بن محمد بن عائشة حدثنا حفص بن النضر السلمي عن عامر بن خارجة بن سعد: عن جده سعد رضي الله عنه: أن قوماً شكوا إلى النبي صلى الله عليه

---

[1] أخرجه البخاري في الوضوء/ من لم يتوضأ من لحم. ومسلم في الحيض/ نسخ الوضوء مما مست النار.

[2] أخرجه البخاري ومسلم كما في الموضع السابق.

[3] أخرجه البخاري في الأطعمة/ المنديل، والترمذي في الطهارة / ما جاء في ترك الوضوء مما غيرت النار.

[4] أخرجه مسلم في الحيض / نسخ الوضوء مما مست النار.

وسلم قحط المطر؛ فقال: اجثوا على الرُّكب، وقولوا: يا رب ، يا رب. ففعلوا حتى أحبوا أن يكشف عنهم. في إسناده نظر).[1]

دراسة مقالة البخاري:

ورد كلام الإمام البخاري في سياق ترجمة عامر بن خارجة، وحديثه عن جده سعد.

وعامر؛ أورده ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل؛ ونقل نكارة حديثه. وأورده ابن حبان في الثقات؛ إلا أنه قال: "لا يعجبني حديثه". وذكره العقيلي في الضعفاء، وابن عدي في الكامل، والذهبي في المغني والميزان، وابن حجر في لسان الميزان. واعتمد كثير منهم على كلام الإمام البخاري الوارد هنا.[2]أما الحديث؛ فإسناده مختلف فيه:

فقد أخرجه العقيلي، والبزار، وأبو عوانة ثلاثتهم من طرق عن عبيد الله بن محمد بن عائشة؛ بإسناده من رواية عامر بن خارجة عن جده.[3]

وورد بإسناد مخالف؛ من رواية عامر بن خارجة عن أبيه عن جده. أخرجه الطبراني في الأوسط من طريق عبيد الله بن حفص، وفي الدعاء من طريق عبد الرحمن بن قيس؛ كلاهما عن حفص بن النضر، عن عامر، عن أبيه ، عن جده.[4]

وأشار ابن حجر إلى هذه العلة بالقول: "رواه أبو عوانه، وفي سنده اختلاف".[5]

ومدار الاختلاف على عامر بن خارجة؛ رواه بالوجهين؛ مما يدل على خطئه؛ وضعفه. لذا قال ابن حبان: "لا يعجبني حديثه". ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: "هذا إسناد منكر".

---

[1] التاريخ الكبير 457/6. وانظر/ الضعفاء للعقيلي 339/6.

[2] انظر/ الجرح والتعديل 320/6، والضعفاء للعقيلي 308/3، والكامل لابن عدي 84/5، والثقات لابن حبان 194/5، والمغني 322/1، والميزان 16/4 للذهبي، ولسان الميزان 223/3.

[3] الضعفاء للعقيلي 308/3، و 339/6، والبزار 177/2، وأبو عوانة 98/3، ومسند سعد بن أبي وقاص 79/1.

[4] المعجم الأوسط للطبراني 120/6، والدعاء للطبراني 602/1.

[5] التلخيص الحبير 310/2.

وذكر ابن عدي حديثه؛ وقال: "وهذان الحديثان والإسمان اللذان ذكرهما البخاري إنما هما حديثان أنكرهما البخاري"[1].

وكلام أبي حاتم الرازي ، وابن عدي صريح في أن مراد البخاري بقوله: (في إسناده نظر) النكارة.

وصرح البزار بعلة الإسناد؛ فقال: "وَهَذَا الْحَدِيثُ لاَ نَعْلَمُهُ يُرْوَى إِلاَّ عَنْ سَعْدٍ ، وَلاَ نَعْلَمُ لَهُ عَنْ سَعْدٍ طَرِيقًا إِلاَّ هَذَا الطَّرِيقَ ، وَلاَ أَحْسَبُ عَامِرَ بْنَ خَارِجَةَ سَمِعَ مِنْ جَدِّهِ شَيْئًا"[2].

وكلامه ــ رحمه الله ــ دقيق جداً؛ حيث دل على:

1. الحديث لم يُرو عن أحد من الصحابة إلا من طريق سعد.
2. تفرد عامر بن خارجة في روايته من هذا الطريق. ولم أقف عليه إلا من طريقه مع التحري في البحث.
3. عامر لم يسمع من جده مباشرة.

ومقتضى ذلك نكارة الإسناد، وتضعيف عامر بن خارجة.

الموضع الرابع عشر

قال الإمام البخاري؛ في ترجمة زياد بن بيان:

(زياد بن بيان، قال عبد الغفار بن داود حدثنا أبو المليح الرقى سمع سعيد زياد بن بيان -وذكر من فضله - سمع على ابن نفيل جد النفيلى سمع سعيد بن المصيب عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم: المهدى حق ، وهو من ولد فاطمة.

في إسناده نظر)[3]

دراسة مقالة البخاري:

بالنظر إلى الراوي: زياد بن بيان؛ فإنه ثقة عند الإمام البخاري. أورد ابن عدي عن البخاري؛ قولــه في إسناد: "حدثنا الثقة" ، ثم قال ابن عدي: "قوله: حدثنا الثقة. يريد به؛ زياد بن بيان"[4].

---

[1] انظر الأقوال السابقة في/ الثقات لابن حبان 194/5 ، والجرح والتعديل 320/6، والكامل لابن عدي 84/5.

[2] مسند البزار 177/2.

[3] التاريخ الكبير 346/3. وانظر / الضعفاء للعقيلي 75/2، والكامل لابن عدي 196/3.

[4] الكامل لابن عدي 196/3.

والحديث أخرجه أبو داود، وابن ماجه، و أبو عمرو الــداني، والعقيلــي، وابــن عــدي، والحــاكم، والطبراني؛ جميعهم من طرق عن أبي المليح؛ بإسناده.[1]

ويبدو أن كلام الإمام البخاري: (في إسناده نظر) متجه للحديث الذي رواه زياد بن بيان.

ووجدت أن عدداً من النقاد انتقدوا حديثه هذا؛ فقد قال ابن عدي: " إنما أنكر من حديث زياد بن بيــان هذا الحديث، وهو معروف به"[2].

وقال العقيلي: "وفى المهدى أحاديث صالحة الأسانيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: يخرج منى رجل ويقال من أهل بيتي يواطئ اسمه اسمى واسم أبيه اسم أبى". ثم علق على حديث زياد بن بيان بالقول: "فأما من ولد فاطمة؛ ففي إسناده نظر كما قال البخاري"[3]. وقال في موضع آخر: "وفى المهدي أحاديث جياد من غير هذا الوجه، بخلاف هذا اللفظ"[4].

وقال الذهبي في ترجمة زيان بن بيان: "لم يصح حديثه"[5] أي الحديث الذي تكلم فيه البخاري.

وذكر ابن الجوزي حديثه هذا في العلل المتناهية[6]، ونقل كلام العقيلي وابن عدي فيه.

الخاتمة

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية للمواضع التي أطلق فيها البخاري عبارة (في إسناده نظر)؛ فقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

1- وصف النقاد بالنظر؛ يدل على جرح الرواة وانتقاد الأسانيد.

2- الإمام البخاري لطيف العبارة في الجرح.

---

[1] أخرجه أبو داود في المهدي/ ، وابن ماجه في الفتن/ خروج المهدي، وأبو عمرو الداني في السنن الواردة في الفتن 178/2،168، والعقيلي في الضعفاء 76/2، وابن عدي في الكامل 196/3، والحاكم 601/4، والطبراني في الكبير 267/23.

[2] الكامل لابن عدي 196/3.

[3] الضعفاء للعقيلي 76/2.

[4] المصدر السابق 254/3.

[5] ميزان الاعتدال 87/2.

[6] 860/2

3- لفظ "فيه نظر" عند البخاري أشد جرحاً من غيره من النقاد، وهو في أدنى مراتب الجرح.

4- إطلاق البخاري عبارة (في إسناده نظر) في ترجمة الراوي بعد إيراد حديثه؛ لا يعني بالضرورة جرح الراوي، وإنما يريد انتقاد حديثه لعلة فيه.

5- إطلاق البخاري عبارة (في إسناده نظر) عقب رواية الصحابي، وذلك بسبب ضعف الإسناد إليه؛ كما في الموضع الرابع، والحادي عشر.

6- إطلاق البخاري عبارة (في إسناده نظر) عقب رواية الثقة المتفق عليه، ويكون قد روى له البخاري في الصحيح، وذلك بسبب ضعف الإسناد إليه؛ كما في الموضع الخامس.

7- إطلاق البخاري عبارة (في إسناده نظر) على حديث الراوي الذي لم يرد فيه جرح أو تعديل، وليس له من الحديث إلا القليل، ولم يتابع على حديثه؛ كما في الموضع السابع، والتاسع.

8- إطلاق البخاري عبارة (في إسناده نظر) في ترجمة الراوي؛ ويكون ضعيفاً، كما أن في الإسناد علة.

9- الوصف بالنظر بسبب ضعف راوٍ أو أكثر في الإسناد؛ كما في الموضع الحادي عشر.

10- إطلاق البخاري العبارة في ترجمة الراوي عقب حديثه لإفادة عدم سماعه من الشيخ؛ كما في الموضع الثالث عشر.

11- إطلاق البخاري العبارة عقب حديث الراوي بسبب اختلاف لفظ الحديث عنده عن باقي رواية الثقات؛ كما في الموضع الثاني عشر.

12- إطلاق البخاري العبارة عقب حديث الراوي بسبب الاختلاف في إسناده؛ كما في الموضع الثالث عشر.

13- إطلاق العبارة للاختلاف في إسناد الحديث بين الرفع والوقف؛ كما في الموضع الثاني.

14- إطلاق العبارة على إسناد حديث بسبب عدم تصريح الراوي المدلس بالسماع؛ كما في الموضع الثامن.

15- إطلاق البخاري عبارة (في إسناده نظر) في ترجمة الراوي الضعيف؛ لا تعني الضعف الشديد في الراوي أو ترك حديثه؛ لأنها وردت في تراجم بعض الرواة الذين لم يرد فيهم جرح أو تعديل، أو كان ضعفهم محتمل. وإنما مراده النظر في أحاديث الراوي للوقوف على مدى المتابعة أو المخالفة لحديثه؛ كما في الموضع الثالث عشر.

التوصيات

يوصي الباحث بدراسة مصطلحات النقاد عموماً، واستكمال دراسة مصطلحات الإمام البخاري.